



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

## قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

العقوبات الأمريكية جريمة  
أداتها الاقتصاد السياسي للفساد والفوضى

[12]

## الافتتاحية

سنة أخرى...

## لا حل إلا الحل السياسي

تفصلنا أيام قليلة عن نهاية سنة هي الأكثر كارثية - بكل المقاييس- على سورية والشعب السوري. وإذا كان العالم مشغولاً هذه الأيام بإحصاء خسائره المتعلقة بفيروس كورونا، فإن كورونا نفسه، يكاد يبدو مجرد تفصيل صغير ضمن القائمة الطويلة للمآسي التي يعيشها السوريون.

وإذا كان من استنتاجات أساسية يمكن استخلاصها من 2020 سورياً، فإن بينها بالتأكيد ما يلي:

**أولاً:** استمرار تغييب الحل السياسي الشامل وتعطيله، قد رفع بشكل غير مسبوق من مخاطر تحول «تقسيم الأمر الواقع» إلى تقسيم دائم؛ حيث تعيش المناطق السورية الثلاث المنفصلة عن بعضها، أحوالاً متباينة كل التباين، رغم أنها سيئة كلها. ويوماً وراء يوم يزداد ذلك التباين مدعوماً بخطابات وسلوك المتشددين السوريين وتجار الحروب، وبالعامل الأمريكي- الصهيوني الحثيث على إدانة «المستنقع» وتعميقه.

**ثانياً:** استمرار الثمار السامة للحصار وللعقوبات الغربية بالتوالد والتضخم؛ حيث باتت تؤثر على كل مناحي الحياة بما فيها الدواء والغذاء. أكثر من ذلك، وبعد أن ساهمت العقوبات في إنجاز الطور الأول من مهامها، والمتمثل بإيصال السوريين إلى حالة عامة من الإنهاك الشديد، تبدأ الآن الطور الثاني عبر الرفع والتشديد الانتقائي للعقوبات على مناطق سورية بعينها، لتكون هذه السياسة مساهماً إضافياً في تكريس التقسيم.

**ثالثاً:** بلغت سرعة انهيار الوضع المعيشي للسوريين عام 2020، 34 ضعف سرعة الانهيار الوسطي خلال السنوات التي سبقتها من عمر الأزمة. أما الفساد، وبلاستفادة من العقوبات بالذات، ومن غياب الحل السياسي بالعموم ومن المقولة الأثرية «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، فقد ضاعف نهبه ووحشيته عما كانت عليه عام 2011 أضعافاً عديدة.

**رابعاً:** بالتوازي، فإن المتشددين من الأطراف السورية، وبلاستفادة من العوامل السابقة، بل وبالتدريج بها، قد واصلوا خلال العام الماضي تعطيلهم للحل السياسي، وباتوا يربطون بقاءهم - محققين ولا شك- باستمرار «المعركة»، وباستمرار الكارثة، حتى وإن وصل الأمر حد تحويل التقسيم المؤقت إلى دائم.

**خامساً:** بين أيدي هؤلاء، فإن اللجنة الدستورية ستبقى تراوح في مكانها. الأمر الذي يعيد التأكيد على ما قلناه مراراً من أن اللجنة ليست سوى مفتاحاً للحل، بينما الحل ذاته هو التطبيق الكامل للقرار 2254 بما في ذلك جسم الحكم الانتقالي. ما يعني أن الاستنتاج الواضح هنا، هو أن اللجنة ينبغي الحفاظ عليها ومنع تخريبها، ولكن ينبغي في الوقت نفسه تغيير إحداثيات عملها، بما في ذلك مكان عملها، عبر البدء الفعلي بتطبيق 2254.

**أخيراً:** وبعد التراكم الهائل في المشكلات التي خلفتها الأعوام الماضية، فإن سنة 2021 يجب أن تكون سنة أفضل على السوريين، ويجب أن يتم فيها إيقاف الانهيار عبر المباشرة بالحل السياسي الذي يكفل وحده إنهاء التهديد الوجودي للدولة السورية نفسها.

تحويل عام 2021 إلى عام لتطبيق القرار 2254 هو مهمة وطنية ووجودية من الطراز الأول، ينبغي الدفع نحوها رغمًا عن إرادة المتشددين من كل الأطراف...

إرادة الشعب السوري هي من ستكون الأعلى في نهاية المطاف، ولكن عبر النضال اليومي المثابر، عبر «العمل الممل الرتيب الأسود» كما يسميه ثوريو مطلع القرن العشرين!

شؤون عربية ودولية



بريكست وخروج المملكة المتحدة من اتحادها نفسه

18

شؤون محلية



مزيد من الخصخصة على حساب الأصول..

10

ملف «سورية 2020»



العقوبات الأمريكية: دفاع أم هجوم؟

06

شؤون عمالية



المحكمة العمالية واختصاصها

04



# من أحوال الطبقة العاملة السورية خلال عام 2020



مع انتهاء هذا العام واستعداد الطبقة العاملة لبدء عام آخر من معاناتها وسوء أحوالها، الأمر الذي يتطلب منها رفع وتيرة استعدادها لمواجهة ما هو قادم، والقادم أعظم كما تبدو مؤشرات الاقتصاد الاجتماعية. «قاسيون» تستعرض بعض ما نشرته خلال هذا العام للعديد من القضايا والمطالب العمالية كالأجور والصحة والسلامة المهنية والتأمين الاجتماعي وبعض القضايا التشريعية والديمقراطية.

الصناعية والخدمية المتدهورة صحتها باطراد، بأن تتم إقالة فلان من مركزه وتكون الحكومة بهذا العلاج قد حلت تلك المشاكل التي تعود إلى التقادم مرة أخرى، بشروط أخرى يتعذر على أصحاب القرار حلها.

**الضمان الاجتماعي**  
**في معايير العمل الدولية**  
يعتبر الضمان الاجتماعي حقاً من حقوق الإنسان من أجل حمايته ضد مخاطر الحياة، ويهدف الضمان الاجتماعي إلى الحصول على الرعاية الطبية والخدمات الصحية وتأمين الدخل طوال فترة الحياة للعمال في حالة المرض والبطالة وإصابة العمل والأمومة والمسؤوليات العائلية والعجز عن العمل وفقدان معيل الأسرة، وكذلك أيضاً أثناء التقاعد والشيخوخة. إن الضمان الاجتماعي يُعد استثماراً هاماً يساهم في تطوير الإنتاجية وفي التنمية الاقتصادية وضبط سوق العمل، ويحد من البطالة، وبالتالي، فهو استثمار راجح على طول الخط.

**958 عمالة الأطفال**  
**بين القانون والواقع**  
المشكلة لا تكمن في منع تشغيل الأطفال، ولا في تطبيق نصوص القانون التي تحرم تشغيل الأطفال بل في مراجعة السياسات الاقتصادية التي أجبرت الأسر على تشغيل أبنائهم ومنعهم من تكملة تعليمهم، هذه السياسات التي أفقرت العباد، هي التي حرمت الأطفال من الطفولة، وحولتهم إلى أرباب أسر مسؤولين عن إطعام أسرهم.

تقول للوحش الذي هي من قامت بتكبيره والسهو على راحة باله، وراحة بال الوحش تعني: أن تقدم له كل مسببات كبره، وهي أن يملك ما ليس من حقه أن يملكه، وأن يخسر أهل الحق وهم الغالبية من الناس كل ما أنتجوه بسوادهم وأدمغتهم، فهل يستوي الناهبون لقوت يومنا وحققنا في ثروتنا مع المهنوبين الذين يقولون كفى عدواناً وظلماً علينا؟ ولن يموت حق وراءه مطالب، هذا قانون الصراع.

**الفساد وحقوق العمال**  
قوى الفساد تسعى من خلال تأخير الحل السياسي، وتثبيت مواقفها عبر تهينة البنية القانونية والتشريعية التي تشرعن وجودها، وتضمن لها مصالحها في المرحلة القادمة، من خلال إصدار قوانين تصب في مصلحتها، والتي تهدف إلى تصفية القطاع العام وإنهاء دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما ينعكس سلباً على العمال خاصة والشعب السوري عموماً.

**955 أصل المشكلة بالسياسات**  
كثير ما يلجأ أصحاب العقد والحل في بلدنا إلى التعامل مع المشكلات والإخفاقات والخسارات بالجوء إلى أهون الطرق وأسهلها، وهو تغيير الشكل المعتقد أنه سبب المشكلة والإبقاء على المسبب الرئيس الذي سبب تلك المصائب، التي يريدون لها علاجاً، وتبقى دون علاج جذري ينهي هذه المشكلة، ونقص هنا علاج مشاكل شركات ومنشآت قطاع الدولة

استنفذوا كافة وسائل المطالبة والحوار والمفاوضات الودية.

**948 حكايتنا طويلة**  
يُمننا المسؤولون في كل مرة، أن الدولة تدفع تكاليف كبيرة بتأمينها تلك الخدمات، ولم يقولوا بالمقابل ماذا يدفع الناس للدولة ثمن تلك الخدمات، ولا يقولون ما حجم الضرائب التي يتحملونها بكل أنواعها، فقط المسؤولون يفكرون بعقلية التاجر الذي يدفع لياخذ مقابل ما دفعه ربحاً وخدمات.

**949 عين الفساد على أموال التأمينات**  
ما زالت الحكومة تحمل مؤسسة التأمينات الاجتماعية أعباء لا علاقة لها بها، ناهيك عن مديونية الحكومة والقطاع الخاص للمؤسسة والتي تبلغ 230 مليار ليرة سورية، وتمتنع الحكومة عن سدادها للمؤسسة، وتقدم تسهيلات وإعفاءات للقطاع الخاص للهروب من دفع ديونهم. الحركة العمالية والقوى السياسية إن الطبقة العاملة السورية كي تحقق مطالبها وتدافع عن مصالحها وحققها فيما تنتج من ثروة لا بد من توفير عاملين أساسيين، أولاً: الظرف الذاتي للحركة العمالية والنقابية من حيث البرنامج والتنظيم. وثانياً: الظرف الموضوعي المرتبط بوجود حراك شعبي وسياسي، ومنها: الأحزاب المتبينة والمدافعة عن حقوق الطبقة العاملة.

**952 كالمستجير من الرمضاء بالنار**  
الحكومة تريد أن تضع حداً كما

**947 مؤتمرات بلا توجهات**  
كانت التقارير التي أعدت قبل المؤتمرات لها طابع شكلي بدون مضامين حقيقية توضح توجهه النقابات للمرحلة القادمة، وبهذا تكون الطبقة العاملة قد خسرت رهانها، إن كانت تراهن على نتائج تلك المؤتمرات، وما تمّ بها من ترتيبات لم تكن لتؤثر إلى برنامج مفترض تتبناه الحركة النقابية، وتحدد فيه رؤيتها لما هو جار وما سيجري في قادم الأيام، وهذا سيترك أمام العمال صياغة خياراتهم المناسبة، من أجل الدفاع عن حقوقهم.

**حق الإضراب للطبقة العاملة**  
العمال لا يضربون بلا سبب، ولا يمكن أن نجد نزاعاً عمالياً بين العمال وأصحاب العمل بدون سبب، ومن أهم أسباب إضراب العمال هو: النزاع حول الأجر، أو الخلاف حول وقت العمل، أو من أجل تحسين شروط وظروف العمل، وكذلك أيضاً عدم صرف المستحقات المالية المختلفة من تعويضات الإضافي وطبيعة العمل الشاقة للعمال من قبل أصحاب العمل، والتأخير في صرف الأجر، وشعور العمال بعدم الأمان نتيجة ازدياد حالات الفصل التعسفي بدون مبررات مقننة. فما هو إذا حق الإضراب؟ هو امتناع العمال في هذه المنشأة أو تلك أو مجموعة منهم عن العمل بطريقة منظمة ولمدة محددة ومرتبطة بالمطالبة ببعض حقوقهم المفقودة. ويعتبر الإضراب أحد أهم الأدوات التي يستخدمها العمال للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. ويلجأ العمال إلى الإضراب بعد أن يكونوا قد

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### جردة حساب

إذا قمنا بجردة حساب بسيطة لواقع الطبقة العاملة من حيث مطالبها وحقوقها خلال أزمة كورونا وما قبلها، نجد أن المحصلة النهائية لتلك الجردة خاسرة، والعمال قد فقدوا الكثير منها، وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتهم. بينما القوى الأخرى المتحكمة بمقاييد الثروة قد حققت أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، وهذا له أسبابه ومسبباته، مما جعل من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقيّة السائدة، والأكثر تأثراً بالمجريات المحيطة بها، وبالتالي خسارتها الاقتصادية الاجتماعية. لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها، بالرغم من أن الدستور السوري، قد نص في مادته الـ 44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها، وحققها بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي: بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم، ولكن هذا شيء وقدره الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر.

قمنا بالإشارة إلى ذلك الواقع وأثاره على مصالح الطبقة العاملة، كما تكون تلك التجربة المريرة والمأساوية- التي سببتها السياسات الليبرالية ضمن النموذج الاقتصادي السائد- حاضرة، وبالتالي، دخول عام جديد على الطبقة العاملة وهي تعيش الشروط السياسية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية نفسها، يعني ذلك استمرار فقرها واستمرار خسارتها للمزيد من حقوقها ومصالحها، وأن الحلول الترقيعية التي تطرح من قبل الحكومة لتحسين واقع العمال المعيشي وتجاريها النقابات في تلك الطروحات لن تغير من واقع العمال في شيء، ولكن يمكن القول: إن الحل الشامل يقع في مكان آخر: إن حل الأزمة السورية، على أساس قرارات الأمم المتحدة- والتي تجري إعاقتها من قبل الأطراف المتعددة- سيفتح أفقاً واسعة أمام القوى الوطنية، ومنها: الحركة النقابية، والطبقة العاملة، مستفيدة من تجربتها الحالية في الأزمة، باتجاه الصراع السلمي والمكشوف مع تلك القوى على أساس المصالح الوطنية للشعب السوري الاقتصادية والسياسية، وفي القلب منها قضية توزيع الثروة ونموذج اقتصادي جديد، أي: بما يعبر عن توزيع عادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أظهرت أزمة كورونا نتائجها الكارثية، حيث أفقرت الشعب السوري، ومنه: الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة، أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية مستعدة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من انتزاع ما تم سحبه منها من حقوق على طريق تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المقهور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية. فهل تغلها الطبقة العاملة؟





من حقوقهم، وهم من ينتجون تلك الثروة المذهبة، التي يتصارع عليها الناهبون الكبار، والتي الصراع على الدولار شكل من أشكالها.

#### 980 الحكومة وعودة العمال إلى عملهم

إن العمال المصنفين بحكم المستقيل لم تكن رغبتهم التخلف عن العمل، ولكن الظروف القاهرة التي سادت هي من كانت تعيقهم، وخاصة مع تقطع الطرقات، وعدم القدرة على الحركة والمغادرة لأماكن سكنهم، وفي هذه الأوضاع لابد من أخذها بعين الاعتبار وإعادتهم إلى عملهم، وهذا حق لهم بدون تعقيدات

والآلات في المخابز الآلية في السويداء قديمة، ولم يتم تجديدها خلال هذه الفترة الزمنية، وهي كثيرة الأعطال، ويتم العمل على ترميمها وإصلاحها بهمة العمال الفنيين في المخابز، وجميع الخطوط بحاجة إلى ترميم، ولا بديل عن تركيب خطوط إنتاج جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وزيادة الإنتاج، والتقليل من مصاريف الصيانة.

#### 979 الدولار ولعبة الأسعار

إن غياب دور الدولة - والمفترض أنه الضامن لتأمين حاجات الناس ومتطلباتهم دستورياً - يجعل لعبة السوق ومنها: صعود سعر الصرف أو هبوطه، عملية مؤثرة على

المحافظة على وحدة الحركة النقابية والمستقلة عن الأحزاب، وتكون معبراً طبقياً واضحاً للطبقة العاملة من أجل بناء مجتمع تسوده المساواة، إن أي عمل نقابي أو عمل مباشر مع العمال، محكوم بالفشل ما لم يفتح أمام هذه الطبقة العاملة آفاق حقوقها الديمقراطية والتشريعية ومصالحها المهنية.

#### 971 هل يوجد لقاح لفيروس الجوع؟

إن فيروس الفقر والجوع ليس له من دواء أو علاج سوى إسقاط من كان سبباً في خلقه وتكريسه، وبناء نظام يحقق العدالة الاجتماعية والحرريات الحقيقية، ويؤمن الثروة لمن أنتجها، وهذا ما سوف تعمل لأجله القوى المنتجة وكل المتضررين.

#### 974 وزاد في الطنبور نغماً



الطنبور الذي يصدر عن خالده أنغامهم ما زالوا يعزفون عليه، وآخر نغم نشاز هو إصدار محافظة دمشق قراراً بتسريح ألف عامل من عمال المحافظة، تحت حجة الأعباء المالية التي تترتب على المحافظة كأجور للعمال، بعد حدوث الزيادة الأخيرة على الأجور، حيث كان العمال يتقاضون أجورهم على 16 ألف ليرة أساس الحد الأدنى السابق، والمحافظة تدفع لهم بعد الزيادة الحد الأدنى للأجور على أساس الزيادة 47 ألف ليرة، ولا نري إن كانت الأخيرة «المحافظة» تعلم أن هذا الأجر الأخير يكفي العمال لعدة أيام لتأمين حاجاتهم الأكثر ضرورة، ومع هذا الوضع البائس الذي يعيشه العمال تم تسريحهم لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل الذين سبقوهم.

#### 977 مخبز آذار في السويداء

معوقات الإنتاج تتلخص في ثلاثة أمور: الوضع الفني للخطوط الإنتاجية، الكادر البشري العامل، والمواد الأولية، قال أحد الفنيين: جميع خطوط الإنتاج وبيوت النار

#### 959 الطبقة العاملة وكورونا

تواجه الطبقة العاملة في سورية هذا الوباء في ظل نظام صحي لا يملك الكثير من الوسائل الطبية الضرورية ومقيد بسياسات اقتصادية ليبرالية حرمتها من أبسط مقومات الوقاية والاستشفاء وتغطية صحية ضعيفة لآلاف العمال، وخاصة العمال الذين خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، أو أية حماية اجتماعية أخرى، ويعانون من أجور هزيلة لا تستطيع سد رمقهم، في ظل قلة المواد الاستهلاكية الأساسية وتضخم أسعارها.

#### 961 القطاع الصناعي.. مشاريع رديئة في إصلاحه

إن الحركة النقابية في خضم الجدل الدائر حول المشاريع الإصلاحية المطروحة تتحمل المسؤولية من موقع الشريك للحكومة في قراراتها وخططها المختلفة، في الدفاع عن قطاع الدولة والخاص الصناعي، عبر مواجهة تلك المشاريع وطرح بدائل حقيقية تعبر عن المصالح الوطنية للطبقة العاملة والشعب السوري، والتي من مصالحها الحفاظ على قطاع الدولة.

#### 962 الطبقة العاملة في ذكرى الجلاء

إن استحقاق اليوم يشبه إلى حد بعيد استحقاق الجلاء، ولكن بمستوى أعلى، فالاستحقاق أمام الحركة النقابية والشعب السوري هو إنهاء هذه الأزمة الوطنية والحفاظ على وحدة البلاد، ودفع البلاد باتجاه نظام يحقق أعظم مستوى من العدالة الاجتماعية مع أعلى معدل نمو، وهذا يحتاج إلى إرادة وفعل للحركة النقابية والطبقة العاملة السورية، ودور تتوفر فيه الشروط الضرورية لتستعيد الحركة النقابية ألقها الذي لعبته تاريخياً.

#### 964 بيان من حزب الإرادة الشعبية في عيد العمال العالمي

1- زيادة الأجور زيادة حقيقية تؤمن كرامتنا



وشروط وإجراءات تمنعهم من العودة.

#### 984 إعاقة جديدة في طريق التصنيع

لزيادة الإعاقات في تشغيل العمال سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة، تمت زيادة ملحوظة في أسعار الخيوط القطنية، حيث قوبلت هذه الزيادات على الأسعار من قبل الصناعيين بعدم الرضا، لما تسببه من أضرار على صعيد ارتفاع أسعار المنتج النهائي من الأقمشة القطنية والألبسة الجاهزة، وهذا سيؤدي إلى كساد في المنتجات، وإلى توقف في الإنتاج، وبدوره هذا سيؤدي إلى تسريح للعمال.

مستوى الأجور ومعيشة الناس، من حيث قيمتها الحقيقية، التي لم تعد تساوي في المتوسط، حفنة قليلة من الدولارات، التي يتصارع الكبار على تجميعها والاستحواذ عليها، ومن هنا تكون مهمة الدفاع عن الأجور - في مواجهة النهب العالي - لها أشكال مختلفة وفي مقدمتها: حق الطبقة العاملة في الإضراب كشكل من أشكال الدفاع عن أجورها، وهنا تتحمل الحركة النقابية مسؤوليةيتها تجاه حقوق الطبقة العاملة في الدفاع عن أجورها، وفي مواجهة الحلف غير المقدس بين الشركاء في تجويع وحرمان العمال





# المحكمة العمالية واختصاصها



تختص محكمة البداية العمالية في النظر في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم 17/ لعام 2010 وتعديلاته، حيث اشارت المادة «4» إلى أنه تسري أحكام هذا القانون على علاقات العمل في القطاع الخاص، والشركات العربية الاتحادية والأجنبية، والقطاع التعاوني والقطاع المشترك غير المشمول بأحكام قانون العاملين الأساسي بالدولة.

## ■ ميلاد شوقي

وبالتالي، فإن أحكام قانون العمل تطبق على العاملين في القطاع الخاص من شركات ومطاعم ومصانع وفنادق ومشاف خاصة، والشركات العربية والاتحادية والأجنبية والقطاع التعاوني والمشارك، وقد تمّ تحديد الشركات المشتركة التي تخضع لأحكام قانون العمل رقم 17/ لعام 2010 بموجب قرار من رئيس مجلس الوزراء، وجاء المرسوم التشريعي رقم 68 تاريخ 2010/8/19 الذي أخضع العاملين في الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشمولة بأحكام القانون رقم 59 لعام 1985 وتعديلاته إلى أحكام قانون العمل.

لا يشمل اختصاص المحكمة العمالية الفئات التالية:

جاءت المادة الخامسة، وحددت الفئات التي لا تسري عليها أحكام هذا القانون، وهم:

- 1- العاملون الخاضعون لأحكام القانون الأساسي بالدولة.
- 2- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العلاقات الزراعية.
- 3- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً، والمقصود بأفراد الأسرة،

يصرف على الأصول والفروع وكل من تجب نفقته على صاحب العمل، ومن مبدأ سمو العلاقات الأسرية على الالتزامات القانونية تم استبعاد هؤلاء من نطاق قانون العمل، ويشمل ذلك جميع الأقارب مهما بعدوا استناداً إلى عموم النص، ولكن هذه الأسباب ليست مقنعة، وليست واقعية لاستبعاد تطبيق أحكام قانون العمل على مثل علاقات العمل هذه، التي غالباً ما يتم فيها استغلال العامل بشكل أكبر بحجة القربة والعلاقات الأسرية.

4- عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، حيث قرر قانون العمل عدم سريان أحكامه على خدم المنازل السوريين ومن في حكمهم، وليس لهؤلاء حقوق سوى ما تقرره عقود عملهم باعتبارها شريعة المتعاقدين، وتجدر الإشارة إلى أن خدم المنازل في هذا الإطار هم السوريون فقط، لأن عاملات المنازل من غير السوريين يخضعن لنظام خاص.

كما أنه ليس هناك تحديد قانوني لعبارة «خدم المنازل» ولكن المقصود بها عراً هي طائفة الأشخاص الذين يقومون بأعمال خدمة تتصل بالأسرة والأعمال المنزلية، وهذه الفئة تخضع لقواعد القانون المدني، وهي قواعد

لا يمكن اعتبارها كافية لتوفير حماية مناسبة للطرف الضعيف. ويعود لمحكمة الموضوع توصيف العقد على أنه عقد خدمة منزلية أم لا، وفق الوقائع المبرزة أمامها.

5- العاملون في الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

6- العاملون في أعمال عرضية، والعمل العرضي هو العمل الذي لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط، ولا يستغرق إنجازه أكثر من ستة أشهر.

7- العاملون في عمل جزئي، الذين لا تتجاوز ساعات عملهم في اليوم الواحد أكثر من ساعتين، ولكن العمل الجزئي إذا تجاوز مدة الساعتين في اليوم تصبح العلاقة وطرفاً خاضعين لأحكام قانون العمل. ومحكمة الموضوع من خلال دراسة الدعوى والوثائق المبرزة فيها، وجميع الثبوتات التي تتقدم بها الأطراف، وتحدد الوصف القانوني الصحيح، وبيان فيما إذا كان العمل مستثنى من أحكام قانون العمل أم لا، وذلك في ضوء تعريف عقد العمل.

حيث يخضع العمال المشار إليهم أعلاه للأحكام الواردة في عقود عملهم، والتي لا يمكن أن تقل حقوقهم فيها عما تنص عليه أحكام هذا القانون، ولكن إذا كان قانون العمل بحد ذاته أخضع عقود العمل المنظمة وفقاً لأحكامه، ولمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، فما الذي يمنع من إخضاع هؤلاء إلى قانون العمل؟ ثانياً: هل عقود العمل المنظمة وفقاً لقانون العمل يحصل

فيها العمال كافة حقوقهم القانونية؟ فما بالك بمثل هذه العقود التي لا يوجد نظام قانوني ينظمها، ولا يمكن للعمال اللجوء إلى القضاء لتحصيل حقوقهم!

هذا إجحاف بحق هؤلاء العاملين، لأن كل عامل بأجر هو عامل في النهاية. ولا بد من تنظيم علاقات العمل جميعها دون استثناء، لأن عقود عملهم غالباً ما تكون مجحفة بحقهم، ولا يمكن لها أن توفر الحماية الكافية لهم، لذلك لضمان حقوق هؤلاء لابد من إفساح المجال لأحكام قانون العمل، وإفساح المجال لهم للمطالبة بحقوقهم عبر المحكمة العمالية، في حال حدوث خلاف مع رب العمل، وتجربة العقود بين أرباب العمل والعمال تجربة مريرة، بسبب غياب الضامن لحقوق العمال، وهي: النقابات عن أن تكون طرفاً في عقود العمال الجماعية، التي لم يعمل بها مع أن قانون العمل جاء على ذكرها، والعقود الجماعية التي تكون النقابات طرفاً فيها تضمن الحقوق الجماعية للعمال، والحقوق الفردية، حسب اختصاص العامل وقدراته الفنية التي يمكن أن يتلاعب بها أرباب العمل عند كتابة العقود، حيث تصاغ في ظروف أقل ما يقال فيها: أنها غير عادلة من جهة فرض الشروط التي تملئ من قبل أرباب العمل ويقبل بها العمال، كون العامل مضطراً لذلك من الحصول على فرصة عمل تمكنه من تأمين مستلزمات معيشته وأسرته، وأن تمكن الأجر المتفق عليه مع رب العمل من تأمين ذلك.



**الفئة خدم المنازل تخضع لقواعد القانون المدني وهي قواعد لا يمكن اعتبارها كافية لتوفير حماية مناسبة للطرف الضعيف**



# حسابات القوة الأمريكية: الهزيمة خيار وحيد



تتزايد الشكوك بأن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين لن تقترب من نهايتها إلا بولادة بؤر مواجهة عسكرية في آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما ينسجم مع التوافق الحاصل داخل صفوف النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة بالحفاظ على التصعيد مع الصين.

وتحسباً لذلك، تخطط الولايات المتحدة لإرسال المزيد من السفن إلى منطقة بحر الصين الجنوبي في المستقبل. وذكر التقرير السالف الذكر: أن السفن الأمريكية «ستقبل أيضاً مخاطر تكتيكية محسوبة، وستتبنى موقفاً أكثر حزمًا في عملياتها اليومية. وبالتالي، من الواضح أن الولايات المتحدة تحت إدارة بايدين لن تتبنى سياسة مختلفة جذرياً تتخلّى فيها عن المواجهة التي شهدناها، ولا تزال نشهدها في عهد ترامب، بل الفرق الوحيد الذي سنراه هو التركيز المتزايد نسبياً على محاولة كبح التطور العسكري في الصين ونفوذها السياسي والاقتصادي المتزايد. وبعبارة أخرى، فإن إدارة بايدين سوف تولي اهتماماً كبيراً لعكس مسار الشؤون الذي ألحق ضرراً كبيراً بالفعل، كما يظهر التقرير، «الوصول غير المقيد» الذي كانت تستخدمه الولايات المتحدة في محيطات العالم، كلما ومتى احتاجت إلى ذلك. وإذا كان «الوصول غير المقيد» هو مفتاح التفوق العالمي للولايات المتحدة سابقاً، فإن وقوف الثنائي الروسي والصيني كحجر عثرة أمام هذا المفتاح، يعني بشكل أو بآخر فقدان الولايات المتحدة لتفوقها السابق.

«قوة معدلة» عازمة على تغيير النظام العالمي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة. ويخلص التقرير وفقاً لذلك إلى أن الحزب الشيوعي الصيني «كلف جيش التحرير الشعبي بتطوير القدرة على إبراز السلطة خارج حدود الصين، والأطراف المباشرة لتأمين المصالح المتنامية لجمهورية الصين الشعبية في الخارج، وتعزيز أهداف سياسته الخارجية»، مضيفاً أيضاً أن «القوات المسلحة الصينية سوف تضطلع بدور أكثر نشاطاً في دفع أهداف السياسة الصينية الخارجية».

**تغيير في الأدوات لا السياسات**  
تقول إدارة بايدين، التي أشادت كثيراً بالتقرير: إنها سوف تركز أكثر على احتواء صعود الصين. ومن المعروف أن جيك سوليفان، الذي اختاره بايدين كمستشار للأمن القومي، انتقد مراراً وتكراراً إدارة ترامب لفشلها في كبح العسكرية الصينية المتزايدة، وكان قد دعا سابقاً إلى درجة أعلى من تخصيص الموارد «للتحكم» بالأنشطة الصينية. وفي مقابلة أجريت معه العام الماضي، أكد سوليفان إنه «ينبغي لنا أن نكرس المزيد من الأصول والموارد لضمان وتعزيز الوقوف إلى جانب شركائنا في منطقة بحر الصين الجنوبي وأماكن أخرى أيضاً». وكثيراً ما تردد الإدارة الأمريكية الجديدة أن «نهوض الصين الاقتصادي مفيد للعالم ككل ويتعين تشجيعه»، وهو ما يراه محللون بمثابة إعلان تحويل الولايات المتحدة تحت إدارة بايدين تركيزها من المواجهة الاقتصادية إلى المواجهة العسكرية مرة أخرى. وبعبارة أخرى،

## تقرير البنتاغون

يروى تقرير حديث أنجزه البنتاغون لمصلحة الكونجرس الأمريكي، كيف أن الصعود العسكري في الصين في السنوات العشرين الماضية لم يكن هائلاً فحسب، بل إنه يشكل أيضاً التحدي الأكبر الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم. وأن الجيش الصيني قد «حشد بالفعل الموارد والتكنولوجيا والإرادة السياسية على مدى العقدين الماضيين لتعزيز وتحديث جيش التحرير الشعبي في كل النواحي تقريباً». والواقع، كما يبين هذا التقرير، أن «الصين سبقت الولايات المتحدة بالفعل في بعض المجالات، بما في ذلك بناء السفن، والصواريخ الباليستية البرية، ونظم الدفاع الجوي المتكاملة». وعلى عكس السفن الـ 293 التي تملكها البحرية الأمريكية، «تمتلك جمهورية الصين الشعبية بالفعل أكبر أسطول بحري في العالم، مع قوة قتالية إجمالية تضم ما يقرب من 350 سفينة وغواصة، بما في ذلك أكثر من 130 مقاتلة رئيسية». وبالمثل، يظهر التقرير أن «جمهورية الصين الشعبية لديها واحدة من أكبر أنظمة الأرض-جو طويلة المدى، بما في ذلك أنظمة إس 300 وإس 400 روسية الصنع، والأنظمة المنتجة محلياً التي تشكل جزءاً كبيراً من هيكل نظام الدفاع الجوي المتكامل والقوي».

التحديث العسكري في الصين، وحقيقة أن البلاد بدأت بالفعل في التفوق على الولايات المتحدة بشكل جزءاً من الإستراتيجية الشاملة لجمهورية الصين الشعبية التي صار ينظر إليها- بحسب التقرير- على أنها

نظراً للقوة الهائلة التي تتمتع بها الصين على المستويات كافة، فإنه من الطبيعي جداً أن نرى مختلف الإدارات في الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها العسكرية، مهووسة بصعود الصين ومحاولة إبطاء هذا التغير الحاصل في الموازين الدولية لغير المصلحة الأمريكية، ولا سيما أنه يتزامن مع صعود الخصم الدائم للولايات المتحدة المتمثل بالاتحاد الروسي.

## إعداد: سعد خمار

في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب، قررت الولايات المتحدة تركيز المواجهة مع الجانب الصيني على الجبهة الاقتصادية، وبدأت «حرباً تجارية» شهدت العديد من العقوبات والعقوبات الجوابية بين الجانبين. وقبل إدارة ترامب، كانت إدارة الرئيس باراك أوباما قد قررت مواجهة الصين من خلال المزيد من الوسائل العسكرية التي اتخذت في حينه شكل مشروع «محور آسيا» المناهض للصين، ومن المرجح أن تقوم الولايات المتحدة في ظل إدارة بايدين «فيما لو انتقلت السلطة إليه فعلاً، وهو ليس السيناريو الوحيد حتى الآن»، بالاتجاه فعلاً نحو إعادة التركيز على الجبهة العسكرية. وفي حين أن إدارة بايدين ستخوض الحرب ذاتها التي خاضتها إدارة ترامب منذ عام 2017، فإن الإدارة الجديدة ستستخدم غالباً أدوات مختلفة لتحقيق الهدف ذاته، ذلك في وقت تتنامى فيه المخاوف الأمريكية من تصاعد الوزن النوعي للصين، وبشكل خاص التطور العسكري الهائل الذي تنجزه بكين بهوء ودون ضجيج.

**تمتلك جمهورية الصين الشعبية بالفعل أكبر أسطول بحري في العالم مع قوة قتالية إجمالية تضم ما يقرب من 350 سفينة وغواصة بما في ذلك أكثر من 130 مقاتلة رئيسية**

**الولايات المتحدة تحت إدارة بايدين لن تتبنى سياسة مختلفة جذرياً عن المواجهة التي لا تزال نشهدها في عهد ترامب بل الفرق الوحيد الذي سنراه هو التركيز المتزايد على محاولة كبح التطور العسكري في الصين**



# العقوبات الأمريكية: دفاع أم هجوم؟



استخدمت الولايات المتحدة العقوبات منذ عدة عقود، كطريقة منخفضة التكلفة لاستهداف أعدائها. في ظاهرها، ووفقاً للسياسة المعلنة، تهدف العقوبات إلى تغيير سلوك الحكومات والأنظمة «السنية» ومعاينة «الأشرا». تعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على موقعها الاقتصادي-المالي والسياسي عالمياً في جعل العقوبات مضرة بالكيانات المستهدفة، لكن ما نحاول توضيحه هنا، هو اعتقادنا أن الولايات المتحدة باتت تستخدم العقوبات لا كأداة هجوم، بل بالضبط كألية دفاعية ضد صعود الآخرين على المسرح العالمي، ولمواجهة أزماتها الداخلية بالذات.

ريم عيسى

أشار مقال نُشر في مجلة أتلانتك يوم 3 أيار 2019 بعنوان «A Boom Time for U.S. Sanctions» إلى أنه في ذلك الوقت كانت هناك 7967 عقوبة فرضتها الولايات المتحدة، وأن هذه العقوبات تتراوح في حجم الكيانات المستهدفة بها من الأفراد، إلى الشركات، إلى القطاعات، وصولاً إلى الحكومات والدول. ومع ذلك، وفقاً لبرنامج العقوبات التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، هناك 35 برنامج عقوبات أمريكي نشط، وهي «حسب ترتيب العام الذي بدأ فيه كل منها»:

|    |                                                     |      |                          |
|----|-----------------------------------------------------|------|--------------------------|
| 25 | العقوبات المتعلقة بالشؤون السيبرانية                | 2015 | شامل                     |
| 26 | عقوبات ماغنيتسكي العالمية                           | 2017 | شامل                     |
| 27 | مواجهة خصوم الولايات المتحدة من خلال العقوبات       | 2017 | شامل «خاصة الصين وروسيا» |
| 28 | العقوبات على التدخل الأجنبي في الانتخابات الأمريكية | 2018 | شامل «خاصة روسيا»        |
| 29 | العقوبات المتعلقة بنيكاراغوا                        | 2018 | نيكاراغوا                |
| 30 | العقوبات المتعلقة بمالي                             | 2019 | مالي                     |
| 31 | العقوبات المتعلقة بسورية «قيصر»                     | 2019 | سورية وكل من يتعامل معها |
| 32 | العقوبات المتعلقة بفنزويلا                          | 2019 | فنزويلا                  |
| 33 | تجميد ممتلكات أشخاص مرتبطين بعقوبات الجناية الدولية | 2020 | خاص                      |
| 34 | عقوبات الشركات العسكرية الصينية                     | 2020 | الصين                    |
| 35 | العقوبات المتعلقة بهونغ كونغ                        | 2020 | الصين                    |

يكفي النظر سريعاً إلى برامج العقوبات الأمريكية للخروج باستنتاج بأن القول أن العقوبات تستهدف أنظمة بعينها وليس دولاً هو هراء كامل

القول: بأن العقوبات تستهدف أنظمة بعينها، وليس دولاً هو هراء كامل... ألم يسقط النظام في ليبيا؟ العقوبات مستمرة. في السودان؟ العقوبات مستمرة. في العراق؟ العقوبات مستمرة... إلخ. ما يعني: أن التفاهات التي يحاول بها عملاء الأمريكان من السوريين تبرير العقوبات مردودة عليهم، وعبر بيانات الخزانة الأمريكية بالذات!

## فقاعة عقوبات

فرضت الولايات المتحدة برامج عقوبات عديدة ولفترات طويلة جداً. مع ذلك فإن العشرين عاماً الماضية قد شهدت تضخماً وتسارعاً هائلاً في استخدام العقوبات «من بين 35 برنامجاً نشطاً مدرجة أعلاه، فإن 29 منها فرض بعد عام 2000 و19 بعد عام 2010». ومع ذلك، فقد حذر الخبراء لعقود من مخاطر استخدام هذه الأداة، حيث أعرب البعض عن مخاوفهم من أن «الإفراط في

وكما يوضح الجدول المرفق، يمكننا أن نصنف العقوبات الأمريكية من حيث نطاق استهدافها ضمن أربعة حقول عامة:

أولاً: عقوبات تستهدف كيانات وأشخاص محددين.

ثانياً: عقوبات تستهدف بلداناً بعينها.

ثالثاً: عقوبات «مرتبطة» ببلدان معينة، أي: لا تستهدفها وحدها، بل وتضع من يتعامل معها موضع الاستهداف أيضاً في حال ارتأت واشنطن ذلك.

رابعاً: عقوبات تحت عناوين عريضة يمكنها أن تستهدف أي فرد أو شركة أو قطاع أو بلد في العالم، إذا قررت واشنطن أنه يندرج تحت تلك العناوين.

## هامش ضروري

يكفي النظر سريعاً إلى برامج العقوبات الأمريكية الفعالة حالياً والموضحة في الجدول المرفق، للخروج باستنتاج بسيط وواضح

| اسم البرنامج                                      | عام بدء التطبيق | الدولة المعاقبة                        |
|---------------------------------------------------|-----------------|----------------------------------------|
| 1 عقوبات إيران                                    | 1979            | إيران                                  |
| 2 عقوبات العراق                                   | 1990            | العراق                                 |
| 3 عقوبات كوبا                                     | 1993            | كوبا علماً أن العقوبات مستمرة منذ 1958 |
| 4 عقوبات حظر الانتشار «النووي»                    | 1994            | شامل «أي: يمكن استخدامه ضد أي دولة»    |
| 5 عقوبات مكافحة الإتجار بالمخدرات                 | 1995            | شامل                                   |
| 6 عقوبات مكافحة الإرهاب                           | 1995            | شامل                                   |
| 7 العقوبات المتعلقة بالبلقان                      | 2001            | دول البلقان وروسيا                     |
| 8 عقوبات تجارة الماس الخام                        | 2003            | شامل «وخاصة الدول الإفريقية»           |
| 9 عقوبات زيمبابوي                                 | 2003            | زيمبابوي                               |
| 10 العقوبات السورية                               | 2004            | سورية                                  |
| 11 عقوبات بيلاروسيا                               | 2006            | بيلاروسيا                              |
| 12 العقوبات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية | 2006            | الكونغو                                |
| 13 عقوبات السودان ودارفور                         | 2006            | السودان                                |
| 14 العقوبات المتعلقة بلبنان                       | 2007            | لبنان                                  |
| 15 عقوبات كوريا الشمالية                          | 2008            | كوريا الشمالية                         |
| 16 عقوبات الصومال                                 | 2010            | الصومال                                |
| 17 عقوبات ليبيا                                   | 2011            | ليبيا                                  |
| 18 المنظمات الإجرامية العابرة للحدود              | 2011            | شامل                                   |
| 19 عقوبات ماغنيتسكي                               | 2012            | روسيا                                  |
| 20 العقوبات المتعلقة باليمن                       | 2012            | اليمن                                  |
| 21 عقوبات جمهورية إفريقيا الوسطى                  | 2014            | إفريقيا الوسطى                         |
| 22 العقوبات المتعلقة بجنوب السودان                | 2014            | جنوب السودان                           |
| 23 العقوبات المتعلقة بأوكرانيا/روسيا              | 2014            | أوكرانيا/روسيا                         |
| 24 عقوبات بوروندي                                 | 2015            | بوروندي «دول إفريقية»                  |



# ومن أول نظام «سيغير سلوكك»؟

تشكل العقوبات جزءاً أساسياً منها.

## على المستوى السياسي والدبلوماسي

إن السياسات الأمريكية حول العالم، من خلال العقوبات الأحادية والممارسات الأخرى التي تهدف إلى «تدمير» أي شخص يتحدى «التفوق» الأمريكي، تعمل أيضاً على استعداد الأصدقاء والأعداء على حد سواء. تعامل الولايات المتحدة - بغرسة شديدة - جميع المنتديات والمنظمات الدولية كما لو كانت مؤسساتها الخاصة، حيث تطالب بأن يكون لها القول الفصل. وفي حين كان هذا الأمر إلى حد ما منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، فالأمر اليوم لم يعد كذلك، ولم يعد التمر الأمريكي يحدث النتائج «المرغوبة». لقد رأينا ارتفاعاً في هذا السلوك خلال السنوات القليلة الماضية، والذي استجاب له الولايات المتحدة بالانسحاب أو التهديد بالانسحاب من المنظمات الدولية، مثل: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وغيرها. كما أصبح من الملاحظ بشكل أكبر أن الوضع الشاذ والمنفر للولايات المتحدة على المسرح العالمي أخذ في الازدياد، مع اتخاذ الحلفاء التاريخيين، وخاصة الغرب، مواقف لا تتماشى مع المواقف الأمريكية في مثل هذه المنتديات، مثل: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تجد الولايات المتحدة نفسها في كثير من الأحيان بمفردها «أو إذا حالفها الحظ مع أحد أعضاء مجلس الأمن الأربعة عشر الآخرين» تصوت عكس الأعضاء الباقين، أو يتم رفض قراراتها المقترحة بأغلبية ساحقة.

## باختصار

سياسات الولايات المتحدة اتجاه بقية العالم، إذا نظرنا إليها من خلال عدسة العقوبات، تكشف عن الاتجاه الذي تسير فيه الولايات المتحدة فيما يتعلق بمكانتها على الصعيد العالمي. في حين أن سياسات من هذا النوع تبدو في ظاهرها وكأنها خطوات هجومية، فهي في الواقع آلية دفاعية تحاول الولايات المتحدة بواسطتها إبطاء صعود اقتصادات أخرى.

على مدى العقد الماضي، بدأ هذا النوع من السلوك يأتي بنتائج عكسية إلى حد كبير، حيث بدأ عدد متزايد من البلدان، سواء التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر من العقوبات الأمريكية، في اتخاذ إجراءات مضادة مع الانفصال التدريجي عن الولايات المتحدة على الصعيدين الاقتصادي/ المالي والسياسي/ الدبلوماسي.

بدأت بعض الدول في اقتراح إجراءات ترقى إلى مستوى معاقبة الشركات الأمريكية، ولكن في القريب العاجل قد نبدأ في رؤية عقوبات اقتصادية صارخة مفروضة على الولايات المتحدة. ما هو أكثر أهمية، هو أن العزلة الفعلية للولايات المتحدة عن بقية العالم جارية بالفعل، ولا رجعة فيها ما لم تكن هناك تغييرات كبيرة في الطريقة التي تتصرف بها الولايات المتحدة، مما يعني في النهاية: تغييراً كاملاً في النظام والمؤسسة القائمة. وإذا كانت الولايات المتحدة تتجه دائماً بأن الهدف من عقوباتها هو «تغيير سلوك الأنظمة» «في حين يظهر الواقع أن الولايات المتحدة سعيدة باستمرار تلك الأنظمة باعتبارها مكوناً أساسياً من معادلة الفوضى وعدم الاستقرار» فربما ستكون الولايات المتحدة نفسها هي أول دولة سيتغير سلوكها بالفعل، وبسبب العقوبات الأمريكية.

الصيني الحاد في الاقتصاد العالمي، فإن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة لم تكن فعالة كما كانت تتمنى، وكل المؤشرات تشير إلى أن التأثيرات السلبية على الاقتصاد الأمريكي أكثر منها على الصيني. أصبح هذا الأمر أكثر إشكالية بشكل خاص بالنسبة للولايات المتحدة في منتديات، مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تتمتع الصين بنفوذ متزايد من خلال دورها المتزايد في الاقتصاد العالمي، وعبر تحركات يقوم بها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك ضم اليوان الصيني إلى احتياطي الصرف الأجنبي الرسمي.

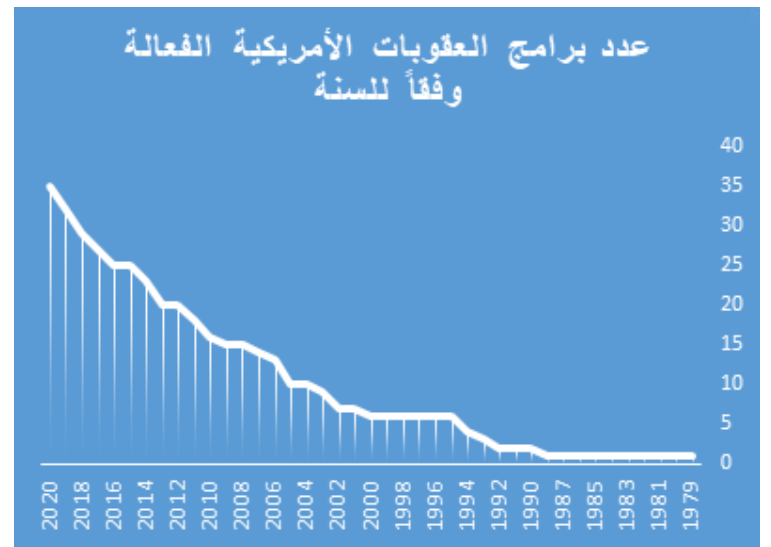
اعتمدت العقوبات الأمريكية ضد الصين على مقولة: أن الصين تعتمد بشكل كبير على واردات التكنولوجيا، والتي تهيم على معظمها الولايات المتحدة، مما يسمح للولايات المتحدة باستخدام العقوبات لاستهداف الشركات الصينية في قطاع التكنولوجيا، أو اتخاذ إجراءات أخرى، مثل: فرض الرسوم الجمركية على الشركات الصينية المدرجة في البورصات الأمريكية. ومع ذلك، فهذه باتت الآن أخباراً قديمة... يكفي أن ننظر إلى تقنيات الجيل الخامس، وإلى الصواريخ فرط الصوتية، التي تملكها وتطورها الصين، في حين لم تصل لها الولايات المتحدة بعد، حتى نستنتج أن «التفوق التكنولوجي» الأمريكي، بات أمراً من الماضي.

فوق ذلك، يمكن للصين أن تخرج شركات محددة من البورصات الأمريكية وتختار إدراجها في بورصات أخرى لضمان قدرتها على الحفاظ على مستثمريها. وعندما يتعلق الأمر بالقطاع المالي، فإن الصين في حال أفضل حتى من حالها في قطاع التكنولوجيا... مثل: البنوك الصينية المندمجة جيداً في نظام التجارة العالمي، والتي تنفي الدولار الأمريكي بالتدريج، مما يجعلها أقل عرضة للعقوبات الأمريكية.

لا تقتصر الردود على العقوبات الأمريكية على البلدان «المعادية»، كما هو الحال مع الصين وروسيا، ولكن أبعد من ذلك، فحتى الدول «الحليفة» تاريخياً، بدأت هي الأخرى بالرد...

على نحو متزايد، فإن العقوبات الأمريكية تضغط على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من خلال فرض عقوبات على الدول التي تربطها بالاتحاد الأوروبي الكثير من العلاقات التجارية والاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى ضغوط على العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتزايدت التوترات بينهما، والتي بدأنا نراها وستتزايد على الأرجح إذا واصلت الولايات المتحدة سياساتها.

على سبيل المثال: في وقت سابق من هذا الشهر، اقترح الاتحاد الأوروبي قانونين لهما تأثير على كيفية إدارة الشركات لأعمالها الرقمية في الاتحاد الأوروبي، ووضع قيوداً على كيفية استخدام البيانات. في حين أن هذه القوانين المقترحة تستهدف أية شركة تمارس الأعمال التجارية عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي، فإن أكبر الشركات ستخضع لقواعد أكثر صرامة، وجميعها تقريباً شركات أمريكية، مثل: Amazon و Facebook و Google و Apple. «المصدر: واشنطن بوست، 15 ديسمبر 2020». في حين أن هذا، في ظاهره، ليس رداً مباشراً على العقوبات الأمريكية في حد ذاتها، إلا أنه بالتأكيد رد على الممارسات والسياسات الاقتصادية الأمريكية، والتي



عندما يتعلق الأمر بالقطاع المالي فإن الصين في حال أفضل حتى من حالها في قطاع التكنولوجيا

## على الصعيد الاقتصادي والمالي

تمتعت الولايات المتحدة بعقود من السيطرة الاقتصادية والمالية العالمية. ويرجع ذلك أساساً إلى أن الدولار هو العملة الرئيسية للتجارة، إلى جانب نظام SWIFT. وقد مكن هذا الولايات المتحدة من التأثير بشكل كبير على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، حتى عندما لا تكون مرتبطة بها بشكل مباشر، وهو ما يجعل عقوباتها الأحادية أداة نافعة في شل اقتصادات البلدان بشكل مباشر وغير مباشر.

مع زيادة استخدام الولايات المتحدة للعقوبات، بدأت الدول في البحث عن طرق تصعب على الولايات المتحدة شل اقتصاداتها وقنواتها التجارية. إحدى تلك الطرق، هي الانفصال التدريجي عن الولايات المتحدة اقتصادياً، من خلال البحث عن أطر اقتصادية بديلة، بما في ذلك استخدام عملات غير الدولار والأنظمة المصرفية الأخرى في تداولها.

وهذا أمر مستمر في التزايد على مستويات ثنائية وفوق ثنائية، حيث تتفق دولتان على استخدام عملاتهما المحلية في تبادلاتهما التجارية، وهو أمر بدأت الصين وروسيا بفعله، وكذلك الصين وتركيا، على سبيل المثال. ويزيد تراجع الدولار، ليس فقط على المستوى الثنائي، ولكن على مستوى مجموعة الدول المتعددة، مثل: دول بريكس. على وجه التحديد، عندما يتعلق الأمر بالصين، التي كانت أحد الأهداف المفضلة للولايات المتحدة بالعقوبات، ونظراً للنمو

استخدام العقوبات يجلب مخاطر طويلة الأجل لكل من دور أمريكا المهيمن مالياً في العالم، ومكانتها الرائدة في الدبلوماسية الدولية» وفقاً لمقال أتلانتك المشار إليه آنفاً. يشير المقال أيضاً، إلى أن «قوة العقوبات الأمريكية... تأتي من تمحور الاقتصاد العالمي حول نظام مالي متمركز، ومركزه الولايات المتحدة، ومن مكانة الدولار باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم».

يشير المقال إلى خطرين قد يؤديان إلى تقويض الموقف الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة. أحد هذين الخطرين، هو: أن تقرر المؤسسات المالية إدارة شؤونها المالية من خلال قنوات غير أمريكية، أي: إنهاء الاعتماد على الولايات المتحدة كمركز مالي عالمي، وبالتالي التخلص من الدولار. الخطر الآخر: يتمثل في إثارة غضب الحلفاء التاريخيين، وخاصة الأوروبيين، حيث لن يكون تأثير هذا الغضب اقتصادياً ومالياً فحسب، بل سيتجاوز ذلك إلى توتر عالٍ في المجال الدبلوماسي والسياسي.

لم تعد هذه المخاطر نظرية اليوم؛ فقد بدأت العقوبات الأمريكية تأتي بنتائج عكسية بشكل أوضح، ليس فقط لأنها لا تحقق الأهداف المعلنة التي وضعت من أجلها، ولكن لأن لها آثارها السلبية على الولايات المتحدة نفسها، وعلى جميع المستويات، خاصة على المستوى الاقتصادي والمالي وعلى المستوى السياسي والدبلوماسي.



# مناقشة للرؤية والنظام الداخلي



النظام الداخلي وثيقة حزبية تنظيمية هامة جداً، فهي تحدد حياة الحزب الداخلية، من حيث أسماء الهيئات وعددها ومهامها وطرق عملها من القاعدة إلى المؤتمر، كما تحدد الحقوق والواجبات للهيئات ولأعضاء الحزب، من حيث هو حزب كفاحي يناضل لتحقيق مصالح الطبقة العاملة وسائر الجماهير الشعبية وتوسيع صفوفه ونفوذه داخلياً.

■ محمود نصري

كما أن النظام الداخلي هو وثيقة حزبية سياسية «تعني كامل التنظيم» وكما قال لينين: «عندما تقرأ الخطة فالتنظيم يقرر كل شيء» والخطة هنا هي كامل عمل الحزب السياسي والفكري والجماهيري والنقابي والإعلامي والتحالفات وغيرها من المهام، فكلما كان التنظيم قوياً يستطيع أن ينفذ تلك المهام التي تؤدي إلى التغيير الجذري العميق والشامل لبنية النظام.

## اقتراحات لمقدمة المشروع

إضافة إلى أن الحزب ليس للطبقة العاملة وسائر العاملين بأجر «بل هو لجميع الوطنيين الموافقين على برنامج الحزب، ويناضلون من أجل عملية التغيير العميق والجذري الشامل».

الحزب جزء أساس «من الحركة السياسية النشيطة» وليس الوليدة (ويستند إلى منصته المعرفية وقراءته» إلى آخر الفكرة. يتبنى الحزب «الماركسية واللينينية والاممية العمالية» كلمة الاشتراكية العلمية يمكن أن تكون في البرنامج، أما في النظام الداخلي فيجب أن يعرف من يريد الدخول للحزب «على أنه حزب ماركسي لينيني».

ورد في المقدمة أيضاً، بأن الحزب ينص على بناء تنظيم سياسي واجتماعي جديد يحقق أعلى نمو وأعظم عدالة اجتماعية، «ما هو الاسم العلمي لهذا النظام، هل هو رأسمالية الدولة أم نظام اشتراكي؟ يجب التوضيح».

الحزب سيتصدى للمخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة والعالم «إضافة إلى أية مخططات أخرى من أية جهة كانت تسعى إلى الإضرار بالمصالح الوطنية وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، وعدم التنازل

عن أي جزء، وهذا ما يريده الشعب السوري. تشطب الأسطر الأولى من الفصل الأول كون هذه الشروط هي لمن تقدم لإحدى وظائف الدولة، وليس لعضوية حزب.

في فقرة العضوية يشار إلى أن هناك نوعين من العضوية للحزب، الأول: هو «اللينيني» وهو القبول في الانضمام لإحدى هيئات الحزب. والثاني: هو «مارتوفي» وهو القبول ببرنامج الحزب والمساهمة في نشاطاته، ولكن لا ينضم لإحدى هيئات الحزب، وهو ما نسميه بالمؤيد «أقترح بأن يعطى للهيئة التي تبحث طلب الانتساب أن تقرر إما قبوله كناشط أو مؤيد، حسب نشاطه وسلوكه» لأنه لا يمكن أن يكون هناك طلبات للانتساب للحزب واحد للناشطين وآخر للمؤيدين.

كما أقترح إلغاء مصطلح مجموعة الناشطين ومجموعة المؤيدين، واستبدالها بمجموعة القواعد، وأن تضاف كلمة المدن والمعاهد في تشكيل المنظمات القاعدية.

أقترح بأن تشكل لجنة الدائرة بقرار من لجنة المحافظة بدلاً من المركز وإعلام مجلس الحزب، أو هيئة الرئاسة بذلك، كما أقترح أن يعطى الحق للمجموعات القاعدية في اجتماع المحاسبة السنوي تقييم عمل لجنة الدائرة وسحب الثقة عن لجنة الدائرة، أو من بعض أعضائها، إذا تبين عدم كفاءتهم بقيادة العمل الحزبي، وهذا ينطبق على المؤتمر السنوي للجنة المحافظة، كما يجب حذف كلمة «وتعيد انتخاب أمين لها» بل تنتخب أميناً لها حتى لا يفسر إعادة انتخاب أمينها الأول حصراً.

## في المؤتمر العام للحزب

أقترح أن تكون صلاحيات المؤتمر أربع سنوات حتى لا يشغل الحزب بالتحضيرات له كل سنتين، ولكن لا مانع من أن يعقد اجتماع للمؤتمر الحزبي كل سنتين لتقييم

معمل عمل الحزب خلال هذه الفترة، وإعادة النظر في البرنامج والنظام الداخلي وغيرهما من القرارات، وأن يعاد انتخاب بديل عمّن ثبت تقصيره في عمله الحزبي، أو من فارق الحياة.

## في المجلس المركزي

أقترح أن تبذل بطاقات العضوية للحزب كل سنة، وعلى ضوء اقتراحات لجان الدوائر ولجان المحافظات، وعلى ضوء التنبيهات أو العقوبات ونشاط كل رفيق.

## في رئاسة المجلس وأمناء المجلس

أقترح أن تعرض في اجتماع المجلس المركزي تقارير على رئاسة المجلس عن عمل أمناء المجلس، والمكاتب التي يقودونها، وتقييم عملهم على ضوء ذلك.

## في الهيئة الاستشارية

أعطي الحق للجنة الاستشارية الاعتراض على قرارات رئاسة المجلس حتى لا تقع أية

## اقتراح ان تعرض

## رئاسة المجلس

## القرارات الانعطافية

## والتي لها علاقة

## بسياسة الحزب

## وتنظيمه على

## اللجنة الاستشارية

## قبل اتخاذها

# ملاحظات على مشروع النظام الداخلي لحزب الإرادة الشعبية



التي تتمتع فيها كل لجنة.

## اتخاذ القرارات في العمل السياسي

لا يلاحظ النظام الداخلي من هو المخول باتخاذ القرارات السياسية، بخلاف أن الأمر المذكور: أن المؤتمر العام يقرر سياسة الحزب، لكن لنفترض حدوث أمر جديد خارج مقررات المؤتمر، فكيف يمكن تحقيق ذلك؟ هل عن طريق المجلس المركزي أم عبر أمناء الحزب؟ أم من خلال اجتماع لجان المحافظات، وهنا لابد لتحقيق عامل الديمقراطية بأن تتكون لجنة تمثل كل لجان المحافظات لإقرار القرارات المستجدة.

الحفاظ عليها لأنها تسمح للحزب وللرفاق بأن يقيموا انتسابهم، وأن يكون انتسابهم قياساً لنشاطهم وانضباطهم الحزبي.

## حول لجان المحافظات والمؤتمر العام

المشكلة في النظام الداخلي، أنه لا يحدد صلاحيات المحافظات، ولا يعمل على تقنين الخلاف الذي يمكن أن يحصل بين المؤتمر العام، وبين إحدى لجان المحافظات، والأمور متروكة في حالة الخلاف للمحكمة الحزبية، أو للنقاشات بين الرفاق، وهذا بحكم عدم وجود مرجعية حزبية، لذلك يجب تحديد الصلاحيات

مصالحهم الوطنية والطبقية من خلال ديمقراطية الطبقة العاملة، أي استيلائها على السلطة وتحطيم سلطة رأس المال، ويجب التأكيد على أن الحزب لا يسعى إلى أن يكون حزب سلطه فوق سلطة الطبقة العاملة، بل التأكيد على أن الحزب لا يسعى بأي شكل إلى استبدال سلطة الطبقة العاملة بسلطته كواحدة من أكبر أخطاء القوى السياسية في القرن الماضي.

وأيضاً، يجب تعديل فقرة العمل على توسيع الحريات السياسية والديمقراطية بما يضمن مشاركة أكبر للجماهير في الحياة الشعبية، لتصبح بما يضمن قيادة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الناشطة للدولة والمجتمع. ويجب شرح فكرة الديمقراطية المركزية كشكل من تطوير البناء اللينيني للتنظيم، وهي تعني بالطبع أكبر نقاش حول قضية، وأعلى التزام بالقرارات الحزبية.

## باب العضوية

يجب أن يضاف لأي مواطن يتمتع بالجنسية العربية السورية \* ومن في حكمهم لكي يكون انتساب الرفاق الفلسطينيين قانونياً. العضوية بين ناشط ومؤيد، فأننا أرى ضرورة

## ■ عماد بيضون

ويؤدي النظام الداخلي دوراً أساسياً في بناء التنظيم وشكله، وتوزيع المهام الداخلية والتنظيمية والإعلامية، وينظم العلاقات بين قطاعات الحزب، وينظم النقاش بين الرفاق حول إدارة الحزب، وتنفيذ الخط السياسي البرنامج العام للحزب.

لذلك يجب أن يبقى النظام الداخلي للحزب خاضعاً للنقاش والتطوير والملاحظة بناءً على المتغيرات الطارئة حتى يحافظ على نشاط الحزب، ويمنع تصخره أو تجمده عند نقطة ما، لكنه وبرغم مرونته يظل محملاً على قاعدة صلبة، وهي الماركسية اللينينية والقواعد اللينينية في التنظيم، وهنا أريد أن أقدم بعض الملاحظات على النظام الداخلي للحزب، مستفيداً من التجربة التي وصلت لها الماركسية اللينينية عند أعلى منصة معرفية.

## حول المقدمة

تغفل المقدمة عن ذكر طبيعة تحقيق الطبقة العاملة لمصالحها السياسية والاقتصادية، وهنا يجب التأكيد على أن الحزب يناضل لتحقيق

يؤدي النظام الداخلي لأي حزب سياسي مهمة رئيسية في تبيان دوره الوظيفي وتمثيله السياسي والقوى الاجتماعية التي يسميها، والقوى الاجتماعية التي سيناضل ضدها.



# مع نهاية 2020.. يكفيننا معاناة.. نستحق الأفضل



الذي يعيشه الشعب السوري، لا في العام المقبل ولا حتى في الأعوام المقبلة الأخرى.

## «الله يفرج»

هي العبارة التي استخدمها الشعب السوري جميعه في الوقت الذي لم تسعفه الكلمات بالعثور على حلول شافية تسد رمقه. «لن يستمر الوضع على ما هو عليه»، جملة باتت تتردد كثيراً كل يوم وعلى السنة الجميع، دون أن يعلم أحد هل حقاً لن يستمر هذا الوضع في ظل استمرار الرعاية الحكومة للفاسدين ولحيتان وتجار الحرب والأزمات؟؟

## ملخص وتفاؤل مشروع

نحن اليوم في نهاية العام الأسود من أعوام الحرب والقذائف، الذي عاشه عامة الشعب المفقّر، أيام قليلة وسينتهي العام، لكن دون انتهاء المعاناة المعيشية. التصريحات الحكومية على مدار سنوات الحرب لم تكن سوى إبرة بنج مؤقتة، بل زادت الوضع سوءاً، فلم نشهد سوى حياة جحيمية قاتلة. فقد أدارت الحكومة ظهرها للشعب، ورمت به في أوهام، وأرادتنا قتلى - أحياء، لتنفيذ مصالحها ومصالح رعاياها المحظيين على حسابنا ومن عرق جبيننا، بغية استمرار سياساتها التطفيفية بالنهب والفساد والاستغلال، ودعمها لحيتان المال والفساد، وكل أوجه التضيق على المواطنين دون خدش ضميرهم، «فالعصافير بنت أعشاشها في رأس الشعب السوري»، وانتظار المغرب طال على الصائم.... واستقبالاً للعام الجديد، مع جرعة أمل مشروع فيه، نؤكد مجدداً أننا نستحق حياة أفضل، بعيداً عن كل أوجه النهب والاستغلال والدعم الحكومي له، وسنعمل على تحقيق ذلك ما استطعنا إليه سبيلاً.

لجميع المستلزمات والاحتياجات، حتى أصبحت الحياة أكثر صعوبة مما كانت عليه، والحكومة كانت وما زالت أذنأ من طين وأذنأ من عجين للأسف.

## لسنا بخير

انتهت سنوات الحرب والقذائف ولكننا لسنا بخير، ما نعيشه اليوم وفي هذا العام تحديداً أقسى بكثير مما عشناه بأصعب أيام الحرب. اليوم، لا يعتبر الجوع والبرد والمرض مشاكل بسيطة، بل هي أزمات حقيقية كموت مؤجل ومنتظر، لا نعلم متى سيأتيها فعلاً!

## باقون باقون

ليس هناك أي تغيير سيطرأ على صعيد الوضع المعيشي المزري والقاتل الذي يعيشه المواطن السوري اليوم، ما دام الفساد غارزاً أنيابه من قبل الحرب، حتى أصبح اليوم «فساداً أس ثلاثة»، وما دامت الأيدي الناهبة لحقوق المواطن السوري لم تبت بعد، والدعم الذي يقدم للمستفيدين من «السوق السوداء» للاستفادة منها أيضاً على حساب المواطن، ليس فقط على صعيد أسعار صرف العملات الأجنبية وما يتبعها من ذرائع لرفع الأسعار، بل وأصبحت لدينا «سوق سوداء» لجميع الأزمات المفتعلة، سواء المحروقات أو الخبز كأبسط مثال. و«السوق السوداء» هي اقتصاد الظل «تحت الطاولة» كما يقال، يتم خلالها ملء الجيوب من أموال عامة الشعب دون رقيب أو حسيب، ولهذا فإن الدعم لهذه السوق لن يتوقف ما دام هناك الكثير من الحيتان المستغلين وتجار الحروب والأزمات تحت رعاية الحكومة الموقرة، دون خجل أو حياء، أو حتى تائب الضمير. فبدون التخلص من ذلك الفساد المتغلغل والداعمين له، لن يتغير هذا الواقع المأساوي

2020 بدايته... كانت تبشر بأخبار سارة وجميلة إضافةً لوعود حكومية رائعة، محملة بأحلام اليقظة للسوريين، للعيش في حياة هنيئة مليئة بجميع المستلزمات الحياتية، وعلى جميع الأصعدة أيضاً، بعيدة كل البعد عن الصراع المعناد من أجل الحصول على أبسط الحقوق، أو إن يصح القول: للحصول على الأساسيات الحياتية اليومية.

## دعاء دادو

هذه الوعود تكلت بالكاذب كالمعتاد، فسنة 2020 اعتبرها الكثير من الشعب السوري المسحوق - العام الأكثر سحقاً لهم، فقد كان هذا العام بأيامه واقعاً سوداويًا ووحشاً لاحقهم على مدار 360 يوماً.

## توقعات غير متوقعة

في حين كان عامة الشعب منشغلين باستقبال العام الجديد «2020» بأمنيات وأحلام جديدة، غير كل تلك الأعوام التسعة المليئة بالحروب والنزاعات والقتل والدماء - أحلام مَحْمَلة بتلك الحياة المثالية - الرائعة - التي يحلم بها الجميع - بأن تحمي من ذاكرتهم وحش الحرب والقذائف والرعب الذي مروا به، فما كان لهم إلا أن تكون تلك الأحلام محكومة بالأمل فقط. فتلك الوعود التي سمعناها مراراً وتكراراً من السلطات العليا - «أصحاب الكراسي» الفخمة - بتعويض سنوات الحرب بعام مليء بمفاجأة جميلة، مليء بالرفاهية «ويقصد بها حقوقنا الأساسية» والخدمات التي قد حرّمتنا منها طيلة تسعة أعوام، ولكن ما حصل هو أن بقي الشعب يدفع ثمننا باهظاً، لبقاء هؤلاء على كراسيهم الفخمة وفي مناصبهم، دون الحصول على أقل مستحقته، لا بل كان عاماً مليئاً بالحرمان والتضييق المتزايد مقارنة بالأعوام السابقة. فما كانت وعود تلك المناصب و«الكراسي» سوى لعبة استغلالية استنزفت جيوب الفقيرين والمهمشين الجالسين على هامش الطرقات، فلم تعد تلك الكراسي وأصحابها

تروق للمواطن، ولم تعد مكاناً للثقة حتى، وبقيت أمانتي وأحلام المواطن السوري قيد التنفيذ داخل المخيلة وفي العقل الباطن.

## أزمات متتالية

بالعودة قليلاً لعام 2019، نرى أن الأزمات في سورية قد أخذت شكل منحني بياني، فيه نقاط ذروة، التي تعبر عن أزمات مستفحلة وخائفة، مثل: الحصول على مادة الغاز أو ترد في الكهرباء... إلخ، والنقاط الأخرى يمكن القول عنها «نقاط اعتيادية» التي عاشها المواطن السوري طيلة ذلك العام، يمكن القول عنها أنها «شكل طبيعي» إلى حد ما. أما الذي رأيناه في عام 2020 فقد أخذت شكل قمم متتالية للأزمات السابقة، وخائفة لأزمات وقم جديدة. وما سمعناه ببداية 2020 من وعود حكومية، إلا أنها لم تكن سوى وعوداً خُبيّة لم تسد رمق المواطن السوري، بل زادت هذه الوعود الطين بلة. تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية أكثر، وخاصة خلال النصف الثاني من عام 2020، مما زاد عليهم الاختناق الذي يعيشونه، وزادت الأزمات المفتعلة أيضاً، والتي ألقى عليها تسمية «الأسوأ» من سنوات الحرب والدماء. غلاء فاحش طال كل شيء، جوع كافر لأمس المسحوقين من السوريين وسحقهم أكثر فأكثر، لم يعد بالإمكان تجميل تلك الأزمات أو إخفاؤها، إضافة إلى أن ارتفاع الأسعار لم يقف على حدود الطعام والشراب والسلع ككل، بل لأمس أيضاً الطبابة - التعليم - المواصلات... إلخ، وخلق «سوقاً سوداء»

اليوم لا يعتبر الجوع والبرد والمرض مشاكل بسيطة بل هي أزمات حقيقية كموت مؤجل ومنتظر لا نعلم متى سيأتيها فعلاً



# مزيد من الخصخصة على حساب الأصول..



**اتاحت الحكومة، تحت عنوان «التشاركية»، فرصة جديدة أمام القطاع الخاص وحيثانه وفاسديه للاستثمار والتغول على حساب مؤسسات الدولة ومنشأتها العامة، ويمكن اعتبار الفرصة المتاحة هذه المرة واسعة وخياراتها، حيث جرى تعميم العنوان التشاركي على مستوى «المنشآت العامة المدمرة جراء الإرهاب».**

## ■ عاصي اسماعيل

فقد أكد رئيس مجلس الوزراء خلال جلسة الحكومة بتاريخ 2020/12/22: «على ضرورة تعزيز التشاركية مع القطاع الخاص لدعم الاقتصاد المحلي ودراسة إمكانية مشاركة منشآت عامة مدمرة جراء الإرهاب للتشاركية مع القطاع الخاص بما يخدم المصلحة العامة، ويسهم في توفير آلاف فرص العمل، إضافة إلى تعزيز واقع إيرادات الدولة من خلال تطوير العملية الإنتاجية، وتوظيف هذه الإيرادات بشكل حقيقي في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين». وذلك حسب ما ورد على موقع الحكومة بالتاريخ نفسه أعلاه.

## الشعارات الخلبية

الحكومة بتوجهها التشاركي الجديد والواسع أعلاه، تظهر وكأنها عاجزة عن إعادة تأهيل وترميم منشأتها المدمرة، وعن استثمارها مجدداً، بل وربما عاجزة عن إعادة الأدوار والمهام «العامة» التي كانت هذه المنشآت مخصصة لها وتقوم بها، لذلك لجأت إلى هذا الشكل من التشاركية مع القطاع الخاص، وهو ما يتناقض مع كل ما تسوقه من أحاديث عن دور الدولة ومؤسساتها ومهامها، وعن إعادة الإعمار، وغير ذلك من الشعارات التي يتضح أنها خلبية على أرض الواقع، لكنه بأن يتوافق مع السياسات الحكومية المتبعة.

فهل الدولة عاجزة فعلاً عن القيام بمثل هذه المهام، أم أن لحيثان المال والفساد رأي آخر؟

## توجه خطير مر مرور الكرام

التأكيد الحكومي المقتضب أعلاه، بعبارة واحدة ومفرداته، حول «تعزيز التشاركية مع القطاع الخاص»، هو أكثر اتساعاً بالواقع الملموس، وقد مر مرور الكرام خلال مجريات الجلسة كأحد العناوين الواردة في متنها، كما غيره من العناوين الأخرى، دون المزيد من التوضيحات، حتى أنه لم يلفت النظر لا على مستوى المختصين والمهنيين بالشأن العام من رسميين وغير رسميين، ولا على المستوى الإعلامي، حيث لم تسلط عليه الأضواء، ولم يتم تنفيذ محتواه الخطير بحال وضعه في التنفيذ.

## مروحة الخيارات الواسعة

في البداية، لا بد من التأكيد على أن مفردة التشاركية جرى تبنيها وتسويقها حكومياً خلال السنين الماضية كتغطية لعمليات الخصخصة المبجلة، وهو ما جرى ويجري عملياً، وإن ببطء لكن بوضوح، وقد أتت سنوات الحرب والأزمة لتحمل كفافاً عن هذه المفردة، حيث خرجت الكثير من المنشآت الحكومية العامة عن العمل والإنتاج، وتوقف بعضها الآخر لأسباب عديدة أخرى.

وبالعودة للتوجه الحكومي الجديد بهذا السياق، فإن عبارة «منشآت عامة مدمرة جراء الإرهاب» تعتبر عبارة واسعة وفضفاضة جداً، اعتباراً من تبعية ووظيفة ومهام المنشآت التي يجري الحديث عنها «صناعي- زراعي- خدمي..»، مروراً بمواصفاتها ومساحاتها، وليس انتهاءً بتموضعها المكاني، الذي يشمل

الخارطة السورية بجميع المحافظات والمدن والبلدات والقرى التي طال الدمار أجزاء واسعة منها، بما في ذلك الكثير من المنشآت العامة طبعاً، مع التأكيد هنا على أن مفردة «مدمرة» لوحدها لها ما لها وعليها ما عليها من سعة التفسير والإسقاط، بحسب درجات ومستويات الدمار التي يجري الحديث عنها، بين الكلي أو الجزئي!

فالحكومة، وبحسب العبارة الفضفاضة أعلاه ستفسح المجال واسعاً أمام حيثان القطاع الخاص المحظيين لاختيار ما يناسبهم من فرص استثمارية في المنشآت العامة «المدمرة» تحت عنوان «التشاركية»، والذي لخصته بمفردة «إمكانية»، والتي تعني إمكانية القطاع الخاص فقط لا غير، وما يضمنه من أرباح تحت العنوان التشاركي الواسع الجديد عبر الاستثمار بهذه المنشآت. فمروحة الفرص الاستثمارية تحت العنوان التشاركي الجديد أعلاه تعتبر واسعة جداً، وفقاً لعبارة «منشآت عامة مدمرة جراء الإرهاب» الفضفاضة كما سلف.

## للفساد حصته المضمونة أيضاً

العبارة الفضفاضة والواسعة أعلاه لن تفسح المجال أمام حيثان القطاع الخاص لاختيار ما يناسبهم من فرص استثمارية على حساب المنشآت العامة مضمونة الربح، كمدخل إضافي للخصخصة فقط، بل ستفسح المجال أمام شبكات حيثان الفساد من المتنفذين لتعمل بعقها، وبما يضمن هذه الغاية أيضاً. فبالحسابات الاستثمارية للقطاع الخاص، فإن مكان المنشأة وتموضعها الجغرافي له حساباته، ومساحتها كذلك الأمر، ودرجة دمارها لها حساباتها الأخرى، وتبعيتها لها حيثياتها، وكل من هذه التبويبات هي اعتبارات هامة لتحديد ماهية «الإمكانية» الاستثمارية وترجمتها في الحيز العملي، وفقاً

لمبدأ «التشاركية» بالنسبة لهذا القطاع. وقد تركت هذه الحيثيات الفضفاضة مفتوحة حكومياً بيد بعض المتنفذين عملياً، بحسب درجات تبعية المنشآت العامة التي سيتم طرحها للتشاركية كل على حدة، دون أية ضوابط واضحة، باستثناء مفردة «إمكانية»، التي يمكن اعتبارها بوابة للسمرة والفساد بين بعض الحيثان من الطرفين، وبما يضمن المصالح المشتركة لهؤلاء، كمزيد من الخصخصة غير المعلنة.

## بعيداً عن الأدوار والمهام

ما تجدر الإشارة إليه بهذا السياق أيضاً، أن الطبيعة الاستثمارية للمنشآت العامة التي ستخضع للطرح تحت العنوان التشاركي كانت أكثر غموضاً أيضاً، فهي مفتوحة بمطلقها أيضاً دون توضيح. فلم يرد أي تحديد بأن هذه المنشآت التي ستدخل حيز الاستثمار التشاركي ستعود نفس نشاطها ودورها الحكومي العام السابق، أم أن ذلك سيخضع للمشيئة الاستثمارية بما يضمن هوامش الأرباح فقط لا غير، بغض النظر عن الدور والمهام العامة؟!

فعبارة: «بما يخدم المصلحة العامة ويسهم في توفير آلاف فرص العمل إضافة إلى تعزيز واقع إيرادات الدولة من خلال تطوير العملية الإنتاجية وتوظيف هذه الإيرادات بشكل حقيقي في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين»، تعتبر عبارة فضفاضة إضافية يمكن إسقاطها على أي مشروع استثماري «عام- خاص- تشاركي..»، بغض النظر عن طبيعته، فكل مشروع له طبيعته «إنتاجية أو سياحية أو خدمية أو..»، وسيوفر افتراضاً بعض فرص العمل، وسيؤمن بعض الإيرادات للدولة.

والنتيجة المتوقعة مستقبلاً استناداً للتوجه الحكومي أعلاه، أن بعض المنشآت الحكومية

**المشروع التشاركي  
أعلاه مع اتساعه  
وما يلتبس منه  
غموض قد يشمل  
التشاركية في  
امتلاك الأصول  
ليغدو الأمر توسيعاً  
لقاعدة التملك  
الخاص على حساب  
الملكية العامة**





### القطع مع السياسات لم يعد كافياً

ربما أصبح الحديث عن السياسات الليبرالية ومخاطرها وآثارها الكارثية أكثر وضوحاً خلال سني الحرب والأزمة، خاصة مع ما وصلت إليه من تكريس لرعاية مصالح شريحة حيتان المال والفساد الكبار، على حساب مصالح وحقوق الغالبية من السوريين، كما على حساب الاقتصاد الوطني والملكية العامة والمصلحة الوطنية. فالخاطر على المصلحة الوطنية لم تعد تتمثل بالسياسات المتبعة فقط، بل بهذه الشريحة المتحالفة بالذات، ودورها التخريبي أيضاً. على ذلك، ربما لم يعد طرح شعار القطع مع السياسات الليبرالية كافياً، كي تستعيد الدولة دورها ومهامها الوطنية العامة المفترضة، بل بات من الضروري أيضاً وضع اليد على ممتلكات هؤلاء الحيتان، التي حصلوا عليها نهباً وفساداً وتخريباً طيلة العقود الماضية، وأهما خلال سني الحرب والأزمة، ومحاسبتهم، ولا مبالغة بالقول: إن هذا الإجراء لا بد منه من أجل الخروج من الأزمة الوطنية العامة، ومسرّعاً بهذا الاتجاه أيضاً.

### بدون اختصار

يبدو من الطبيعي أن نتصور أن تخلي الحكومة عن إعادة تأهيل بعض المنشآت المدمرة، أو تأخرها عن القيام بذلك، يخدم الوصول للنتيجة أعلاه، سواء عبر التخلي عن المزيد من أدوارها ومهامها، أو التخلي عن بعض الملكيات العامة والأصول، وهذه وتلك ما هي إلا مزيد من الخصخصة الريعية غير المنتجة، التي يدفع إليها تحالف حيتان المال والفساد، والتي تتوافق عملياً مع جملة السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود وحتى الآن، والتي لا علاقة لها بالإمكانات الفعلية المتوفرة لدى الدولة من عدمها.

وربما أهم ما تجدر ملاحظته بهذا السياق هو أن حيتان المال والفساد، وبعد كل ما استحوذوا عليه من حصة كبيرة من الأرباح، ومن حصص واسعة من الملكيات والأصول، يبدو أنهم باتوا على عجلة من أمرهم في الاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من أصول وملكيات عامة أيضاً.

فهؤلاء الحيتان الكبار، الجشعون والمنفلتون، وبعد أن استنفذوا تقريباً كل فرص النهب والفساد المتاحة على حساب المواطنين «بما في ذلك استحوادهم على بعض ملكياتهم تحت ضغط الحاجة»، وعلى حساب الاقتصاد الوطني ومصلحته، عبر استحوادهم على حصة أكبر وأكبر فيه، بما في ذلك من خلال ضرب القطاعات الإنتاجية فيه «العام والخاص على السواء»، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة وبذريعتها، يبدو أنهم يسعون إلى الاستحواذ على مزيد من الملكيات العامة أيضاً، برعاية وغطاء حكومي.

«الدمرة» ستدخل حيز الاستثمار التشاركي بغض النظر عن الدور والمهام وطبيعة النشاط، فيما سيبقى بعضها الآخر مدمراً إلى ما شاء الله، ربما بانتظار فرص تشاركية أخرى، فما يحكم ذلك هو الربع الاستثماري والربحي السريع للقطاع الخاص فقط لا غير!

### الأصول في خطر أيضاً

التخلي الحكومي، وفقاً لنموذج الخصخصة المبطن أعلاه، ربما لن يقف عند بعض الأدوار والمهام العامة الإضافية، التي يوسع القطاع الخاص خلالها من مهامه وأدواره على حسابها!

فالمشروع التشاركي أعلاه، مع اتساعه وكل ما يلتبس به من غموض، قد يشمل التشاركية في امتلاك الأصول أيضاً، ليغدو الأمر توسيعاً لقاعدة التملك الخاص على حساب الملكية العامة، خاصة مع النموذج التفتيتي والمجزأ الذي سيجري من خلاله العمل تنفيذاً للتوجه أعلاه.

فكل منشأة من «المنشآت المدمرة» ستدرس وتوضع بالاستثمار التشاركي على حدة، دون حدود واضحة وتفسيرية لمضمون التشاركية فيها، والتي قد تطل جزءاً أو كل الملكية، ولو على مراحل وخلال فترات زمنية تطول أو تقصر، وطبعاً ذلك لا ينفي أن ذلك سيكون بموجب عقود واضحة لضمان حقوق ومصلحة المستثمرين، وقد لا تكون معلنة كما جرت العادة غالباً بمثل هذه الحالات، ولا غرابة في ذلك، فبعض القطاعات والملكيات العامة جرى التخلي عنها رسمياً بأشكال شبيهة خلال السنوات الماضية، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك، ليس أولها: قطاع الاتصالات، ولا آخرها قطاعات الإسمنت والفوسفات و... و.

## شكايتان مزدوجتان من أهالي مدينة القورية- دير الزور



قدم أهالي مدينة القورية إلى مراسل قاسيون نسخاً عن شكايتين تقدموا بها إلى كل من وزير الزراعة والهلال الأحمر، موقعة من عددٍ منهم.

### ■ مراسل قاسيون

الشكاوى تشرح معاناة هؤلاء مع بعض مطالبهم، من أجل مصلحة الأهالي، ومصلحة المحافظة، والمصلحة الوطنية.

### الشكاوى الأولى

الزراعة في مكان والفلاح في مكان! الشكاوى الموجهة إلى وزير الزراعة، تتضمن عدة مطالب، منها:

معاناة الفلاحين ومطالبهم في القطاع الخامس من مشروع استصلاح الأراضي على الضفة اليمنى الجنوبية من نهر الفرات، والواقعة تحت سيطرة الدولة.

وحسب الشكاوى: إن المشروع الخامس يشمل 50 ألف دونم من الأراضي الزراعية، ويشمل قرى محكان والقورية والعشارة، وهذا الرقم في المواسم السابقة، أما الواقع الحالي فحسب خطة الجمعيات الفلاحية، وحسب محركات الري التي حصلت عليها فلا تغطي ربع المساحة.

لذلك يطالب الأهالي بزيادة الخطة الزراعية في منطقتهم، وفي ريف دير

أو من الإتصالات التي يجبرون على دفعها للحواجز، تحت مسمى ترسيم وغيره، وهذا مما يجعلهم يحجمون عن تسويقها، حيث تصبح خسارتهم مضاعفة، ويضطرون لتحويلها إلى علف، وإطلاق أغنامهم وأبقارهم في حقولهم. يطالب الفلاحون في القطاع الخامس بتأمين الآليات اللازمة لعمل المشروع، حيث تسمح بإقلاعه وعودته للعمل، وتساهم في حل بعض معاناتهم، ومنها الآليات التالية: - رافعة بوم طويل حمولة 10 أطنان وأكثر- باكر دولاب بوم طويل لتعزيل مصارف الري والعبارات- توك صغير لتعزيل ساقية الري الكبيرة.

### الشكاوى الثانية

الهلال الأحمر، لحيّة ولحية؟! الشكاوى موجهة إلى الهلال الأحمر السوري في دير الزور، حيث يطالب الأهالي بتشميل كافة الذين عادوا إلى مدينة القورية بالمساعدات والمعونات، وألا تكون هناك لحيّة ولحيّة في التسجيل والتوزيع، علماً أنه يتم تسجيل البعض سراً، حسب المعارف والوساطة، وخاصة من الجهات الإدارية للهلال الأحمر في دير الزور.

فلا تزال هناك حوالي 1500 عائلة غير مسجلة، ولم يستلموا أية معونة إلى الآن، سواء ممن بقوا سابقاً في القورية، أو من الذين عادوا إليها بعد فك الحصار عن دير الزور، وعودة سيطرة الدولة منذ أكثر من سنتين ونصف، والذين كلما راجعوا مجلس مدينة القورية، يأتيهم الجواب: إن الجهات المعنية في دير الزور لا تتعاون معنا،

أما المسجلون فهم يحصلون على معونة غذائية في أحسن الأحوال كل 3 أشهر، وهي لا تسد من جمل الحاجة والفقر إلا ما يعادل أذنه، وخاصة أن غالبيتهم لم يتمكنوا من زراعة أراضيهم، لعدم توفر مستلزمات الزراعة، أو ارتفاع أسعارها وتكاليفها، ومن تمكن من زراعة أرضه، لا تسد شيئاً من همّه.

### بكل اختصار

لا شك أن معاناة الفلاحين كبيرة، ومطالبهم محقة، وقاسيون إذ تنشرها، وتطالب بتحقيقها، ليس لمصلحتهم فقط، بل لمصلحة الوطن والشعب وتحقيق الأمن الغذائي، سواء بتخفيف المعاناة، أو توفير

المستلزمات أو محاربة الفساد والتهريب، وليس ذلك فقط، بل يسمح بعودة الأهالي المهجرين واللجئين في الداخل والخارج، هذا إذا توفرت الإرادة اللازمة لتحقيق ذلك، ومن يمنعها أو يعرقلها، فهو يساهم بعدم استقرار المنطقة واستمرار الأزمة، وخذ مصلحة الشعب والوطن. كذلك تقف قاسيون إلى جانب مطالب الأهالي بتوفير المعونات وتوزيعها بشكل شامل وعادل، وتحمل المسؤولية للجهات المعنية من فرع الهلال الأحمر والمحافظة ومجلس المحافظة في دير الزور، وكذلك الإدارة العامة للهلال الأحمر، وتطالب بمتابعة ذلك ومحاسبة المقصرين والمتلاعبين.



بمعدل شهري تقريباً تضيف وزارة الخزانة الأمريكية أسماء جديدة إلى قائمة العقوبات الاقتصادية المطبقة على سورية، شركات وأشخاصاً لا يعلم السوريون عنهم الكثير إلا أنهم ذوو وزن اقتصادي ومالي وسياسي طبعاً، ولكنهم يعلمون أيضاً أن أثر العقوبات الجدي يتسرب عبر زوايا الفساد ويوسّعها... ليحوّل البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى «مستنقع فوق فوهة بركان» وهو ما يريده الأمريكيون.

## العقوبات الأمريكية جريمة

# أداتها الاقتصاد السياسي للفساد والفوضى



■ عشار محمود

إن تركيبة العقوبات الاقتصادية الأمريكية تشبه إلى حد بعيد الغاية السياسية الأمريكية وسياساتها في هذه المرحلة، أي: تخدم في النهاية المسمى نحو التقسيم كأمر واقع ينتج عن استناب مناطق النفوذ المتعددة، وحكم «الميليشيات» الموسوم بالفوضى، وهو ما سنحاول شرح أبعاده فيما يلي...

تتبع نصوص العقوبات قد لا يفي بغرض فهم تداعياتها وغاياتها السياسية، فالعقوبات الأمريكية تدعي مثلاً أنها تستثني كل المواد التي تندرج ضمن المساعدات الإنسانية، وكل عمليات تصدير المواد الغذائية والزراعية والطاقة والمستلزمات الطبية والدوائية إلى سورية. ولكن عملياً تدفع السياسة الأمريكية والدعاية الواسعة للعقوبات إلى تشديد الإجراءات الاحترازية التي يتخذها أي طرف إقليمي أو دولي أو حتى محلي للتعامل مع الحكومة السورية بكافة جهاتها، وقد شهدنا مثلاً: كيف أصبح عبور بواخر النفط أو المحروقات الإيرانية إلى سورية عبر قناة السويس «مقيداً» بشكل غير مباشر... رغم أن القناة وفق اتفاقيتها الدولية يفترض أن تسمح بحرية العبور لكل السفن المدنية والحربية لكل دولة عضو في الأمم المتحدة، طالما أنها تحمل مواد شرعية، ولكن السياسة والقوة تحكم القوانين الدولية.

العقوبات تستهدف منع العلاقات الرسمية الاستثمارية والمالية والتجارية مع جهاز الدولة السوري، ورفع كلف المخاطر للمتفاعدين «المغامرين» الذين يحصلون بالمقابل على عوائد استثنائية من نشاطهم هذا، تتجلى هذه العوائد في أسعار مستوردات هذه المواد التي تفوق 40% وتصل إلى 100% من أسعارها العالمية وفي دول الإقليم، والمازوت والأسمدة آخر الأمثلة على هذا الواقع المتكرر.

ولكن بالعموم، وكما نستطيع أن نستقري من نص العقوبات الأخيرة الذي أضاف شخصين و9 مؤسسات اقتصادية والبنك المركزي السوري إلى لائحة «SDN List» فإن العقوبات تركز على المتنفذين والشركات التابعة لهم، وعلى مؤسسات جهاز الدولة وأخرها كان المركزي.

**العقوبات الجديدة على المركزي**  
العقوبات الجديدة على مصرف سورية المركزي لا تحمل جديداً، حتى وفق نص العقوبات ذاته، الذي يشير إلى أن المركزي مدرج عملياً ضمن العقوبات، وهو محظور من التعامل الدولي باعتباره واحدة من مؤسسات جهاز الدولة السوري، وأموال مصرف سورية المركزي مجمدة منذ بداية الأزمة في الدول التي يودع بها. ولكن الإشارة التي تحملها العقوبات الجديدة قد تستهدف بالدرجة الأولى المنظومة المصرفية الخاصة العاملة في السوق السورية، والتي ترتبط موضوعياً بالبنك المركزي: تضع جزءاً من



بفعل قوانين السوق عندما أصبح سعر الصرف الرسمي وسعر شراء المركزي أقل بكثير من سعر السوق، وأصبح من غير المنطقي استلام الحوالات عبر القنوات الرسمية، لأنه قد يعني خسارة تقارب 56% من قيمة الأموال المحولة! كما توقف تمويل المستوردات تقريباً، ليس بسبب العقوبات، بل بسبب الشح في مصادر القطع الأجنبي، وأصبح التمويل يعتمد على الدولارات التي يستطيع كبار التجار والمتعاقدين أن يجمعوها من السوق المشبعة بالدولار، الذي يعبر عبر القنوات المختلفة غير الرسمية.

العقوبات وبالتعاون مع جهة خارجية للطباعة، وتم تمويل المستوردات لأهم قوى التجارة الخارجية السورية طوال سنوات الأزمة عبر المصرف المركزي، وبوساطة البنوك الخاصة وشركات الوساطة المالية... واستمرت عملية تمويل الحكومة السورية عبر الدين العام، كما أن المصرف كان يدير استلام الحوالات الخارجية عبر شركات الوساطة المالية، ويسمح لها بالاحتفاظ بجزء من القطع، ويشترى هو الجزء الأساسي أيضاً خلال فترة طويلة من الأزمة، وهي العملية التي توقفت تقريباً مع مطلع عام 2019 ليس بفعل العقوبات فقط... بل توقفت موضوعياً

**العقوبات تستهدف منع العلاقات الرسمية الاستثمارية والمالية والتجارية مع جهاز الدولة السوري ورفع كلف المخاطر للمتفاعدين «المغامرين» الذين يحصلون بالمقابل على عوائد استثنائية من نشاطهم هذا**







### الخلاصة

العقوبات الأمريكية وقوائمها الدورية تخدم الغاية السياسية الأمريكية، وهي استدامة الجمود السياسي، وتحويل سورية إلى مستنقع تستقر فيه قوى الفساد والفوضى وتتقاسم مناطق نفوذها وصولاً إلى تحول التقسيم إلى أمر واقع.

فالعقوبات تستهدف تقويض جهاز الدولة عبر محاصرة معاملاته الرسمية، ومقاومتها حقاً تكون بتعزيز جهاز الدولة، وجعله يلعب دوره بتأمين أساسيات الاستمرار للمجتمع، والبحث عن مخارج استثمارية محلية تعزز إنتاج الغذاء والأساسيات، وتقلل الاعتماد على الخارج. ومقاومة العقوبات تتطلب أيضاً أن يبحث جهاز الدولة عن فرص في الفضاء السياسي والاقتصادي الدولي الجديد ليتعامل بعقود رسمية وبغير الدولار مع القوى الدولية التي لا تستطيع العقوبات الأمريكية أن تظالها. وعلى سبيل المثال لا الحصر: تحويل جزء من الاحتياطي الذهبي السوري إلى احتياطي باليوان يسمح بتنظيم معاملاتها التجارية مع الصين التي لا تزيد عن مليار دولار، وتمويل حاجات الحكومة مباشرة ودون وسطاء وبتكاليف أقل. وهذا ليس إجراءً مستحيلاً بل يتبعه أكثر من 70 بنكاً مركزياً عبر العالم، وجزء منها يضع الذهب مقابل اليوان وفق تصريحات مجلس الذهب العالمي، والأمريكيون لن يستطيعوا معاقبة بنك الشعب الصيني «البنك المركزي»، أو بنك الواردات والصادرات الصيني للتنمية... وكلاهما مثلاً معني بالعقود الاستثمارية مع إيران التي تطبق عليها أقصى العقوبات الأمريكية، تلك الاتفاقية التي من المتوقع أن يتم توقيعها في آذار القادم، والتي قد تفوق 400 مليار دولار! ولجوء الأمريكيين إلى إجراءات من هذا النوع لن يحتاج للذريعة السورية... بل قد يكون دونه القوى الاستثمارية الغربية، التي تكثف اليوم أكثر من أي وقت آخر استثمارها في سندات الدين الحكومية الصينية باليوان التي يتم فتحها تدريجياً.

ولكن إجراءات سورية من هذا النوع تمنعها العقوبات بطريقة غير مباشرة، وذلك لأن العقوبات تعزز قوى الفوضى والفساد والحالة الميليشياوية. فهي بتضييقها على الشخصيات المنتفذة ووكلائهم تدفع هؤلاء لتعويض الخسائر عبر التطلع على المنظومة الاقتصادية السورية، والنهش من كل ما تبقى فيها من حياة وتوالت ثروة.

العقوبات تعزز الحركة الطبيعية للتجارة الخارجية، وتحفز التهريب الذي يمول الميليشيات المتحكمة بكل المعابر الحدودية والمحلية، والأمريكيون أيضاً بمساعداتهم الدولارية المتدفقة يمولون أيضاً حاجات قوى النفوذ التي لا يمكن توزيع المساعدات وعمل المنظمات والجهات غير الحكومية إلا تحت غطاء موافقتها.

العقوبات جريمة بحق سورية، وهذه الجريمة أدواتها الأساسية تعزيز قوى الفوضى والفساد والتقسيم... ولن يكون بالإمكان تجاوزها جيداً إلا بقوة المجتمع المضمر، ومواجهته مع هذه الأدوات، وهي مواجهة حتمية... يمكن أن تأتي تدريجياً عبر استفادة المجتمع السوري من بوابات الصراع السياسي الذي تفتحه الحلول السياسية لتفكيك هذه القوى تدريجياً، ودون ذلك فإن هذه المواجهة الضرورية ستكون دامية على البلاد والمجتمع.

إن الضغط الذي تقوم به العقوبات على الشخصيات المنتفذة ووكلائها تؤدي عملياً إلى زيادة فساد وجور هؤلاء، وتحويل جهاز الدولة إلى أداة ضعيفة بيدهم، وتؤدي بالمقابل إلى الضغط السياسي عليهم ودفعهم للتفاوض مع الغرب.

### تعزيز التقسيم والحالة الميليشياوية

أخيراً، فإن العقوبات الأمريكية التي تستهدف الفوضى والتقسيم، تعتمد على تعزيز القوى المحلية التي لها المصلحة ذاتها. فتقييد التجارة الخارجية وارتفاع كلفها كنتيجة للعقوبات، هو أحد أهم حوافز التهريب كواحد من أهم أوجه التجارة غير الشرعية... والتهريب هو مصدر إثراء وزيادة نفوذ الحالة الميليشياوية، وأنه أهم طرق تمويل عناصر القوة التي تهيم على الأرض في كل المناطق السورية. وربما المعابر الحدودية الشرعية وغير الشرعية، والمعابر المحلية بين مناطق النفوذ هي أوضح مثال على ذلك. وبتقدير أولي للعوائد التي يمكن أن تتحقق من تهريب البضائع التركية فقط، فإن هذه العملية يمكن أن تصل إلى تمويل سنوي يفوق 500 مليون دولار. ومثل هذه المبالغ تجعل القوى المستفيدة تستमित في سبيل الإبقاء على التهريب وتشكر الأمريكان مع كل تعقيد وفرض للعقوبات يفيد بتهميش وظائف جهاز الدولة.

الأمر ذاته في التجارة غير الشرعية بكل أوجهها التي تخدمها الفوضى وتعدد مناطق النفوذ، من المساهمة الفعالة في شبكة المخدرات الدولية والإقليمية نقلاً وعبوراً وحتى إنتاجاً، إلى الاتجار بالبشر والسلاح وغيرها. الجانب الآخر من أثر العقوبات على تمويل مناطق النفوذ المتعددة والقوى المهيمية فيها، هو المساعدات الدولية. فالولايات المتحدة التي تتباهي بأنها لا تزال أكبر ممول للمساعدات الدولية إلى سورية بمبلغ معلن قارب 12 مليار دولار خلال سنوات الأزمة، تعلم علم اليقين أن هذه المساعدات التي تصل عبر المنظمات غير الحكومية بمختلف أشكالها: «الدولية والإقليمية والإنسانية»- العلمانية والدينية والسياسية... لا يمكن أن تدخل وتوزع ضمن مناطق النفوذ المختلفة، إلا تحت إشراف وقبول وموافقة القوى المنتفذة في مختلف المناطق السورية. تلك التي تغنم من هذه المساعدات ربما أكثر مما يصل إلى السكان المتضررين.

### العقوبات

#### وأثار استهداف «الشخصيات»

ربما من الصعب التوسع في هذا الشأن في الحالة السورية بسبب قلة المعلومات حول أرصدة المنتفذين الخارجية، والشك المشروع بالانتقائية الأمريكية، ولكن بالعموم يمكن القول: إن العقوبات التي تدرج أسماء وشخصيات وشركات تتبع لهم تدور في فلك قوى النفوذ الكبرى... ومنطقي أيضاً، فإن هذه القوى لا تضع أموالها في متناول العقوبات الأمريكية، أي: في المنظومة المصرفية الغربية وبالدولار «مع وضع الاحتمال الجدي بإمكانية وجود جزء منها ضمن هذه المنظومة التي تسمح سياسات السرية المصرفية فيها، والجنات الضريبية بحماية كل المال غير الشرعي الدولي العابر للقارات». ولكن المثبت، أن أهم واجهات المال والنفوذ السورية لديها أموال مجمدة في المنظومة الغربية، وقد تم رفع دعاوى مثلاً «لك الحظر» عن أموال موجودة في البنوك السويسرية.

بالعموم، فإن العقوبات على الشخصيات وقوى النفوذ، تؤدي منطقياً إلى أمرين، أولاً: فتح باب التفاوض الأمريكي والغربي عبر الضغط على هؤلاء واستمرار تجميد جزء على الأقل من أموالهم. وثانياً: وهو الأهم، أنها تؤدي إلى لجوء هؤلاء أكثر فأكثر إلى الربح من السيطرة على دورة المال داخل سورية، نتيجة ضيق المسارات الخارجية لاستثمار أموالهم. وهو ما ينعكس بأنهم يزدادون تغولاً وهيمنة على البنية الاقتصادية السورية، عبر التملك وعبر الحصص والإتاوات من كل نشاط يجري، ويتشابكون عميقاً مع المسارات غير الشرعية لمصادر الأموال وحركتها، ويتربصون أكثر بجهاز الدولة، وبتجارة الأساسيات لتحصيل أرباح. أي: إن العقوبات تستهدف زيادة تغولهم فساداً على البنية الاقتصادية والاجتماعية المتعبة، لتعويض خسائر أرباحهم من استثمار أرصدتهم في الخارج. وهو واحد من الأسباب العميقة للعقم الذي يسم كل محاولات تجاوز العقوبات وبناء سياسة اقتصادية تنتشل البلاد والمجتمع، فلا متسع هؤلاء ليسمحوا بتخصيص حصص هامة من المال العام للاستثمار الزراعي والصناعي، ولا يمكن لهم أن يسمحوا بتجارة خارجية أقل تكلفة وإدارة أكثر شفافية وأقل مركزية لعمليات الاستيراد، وتحديد المتعاقدة مع جهاز الدولة، كما في الطاقة والقمح والأدوية وغيرها...

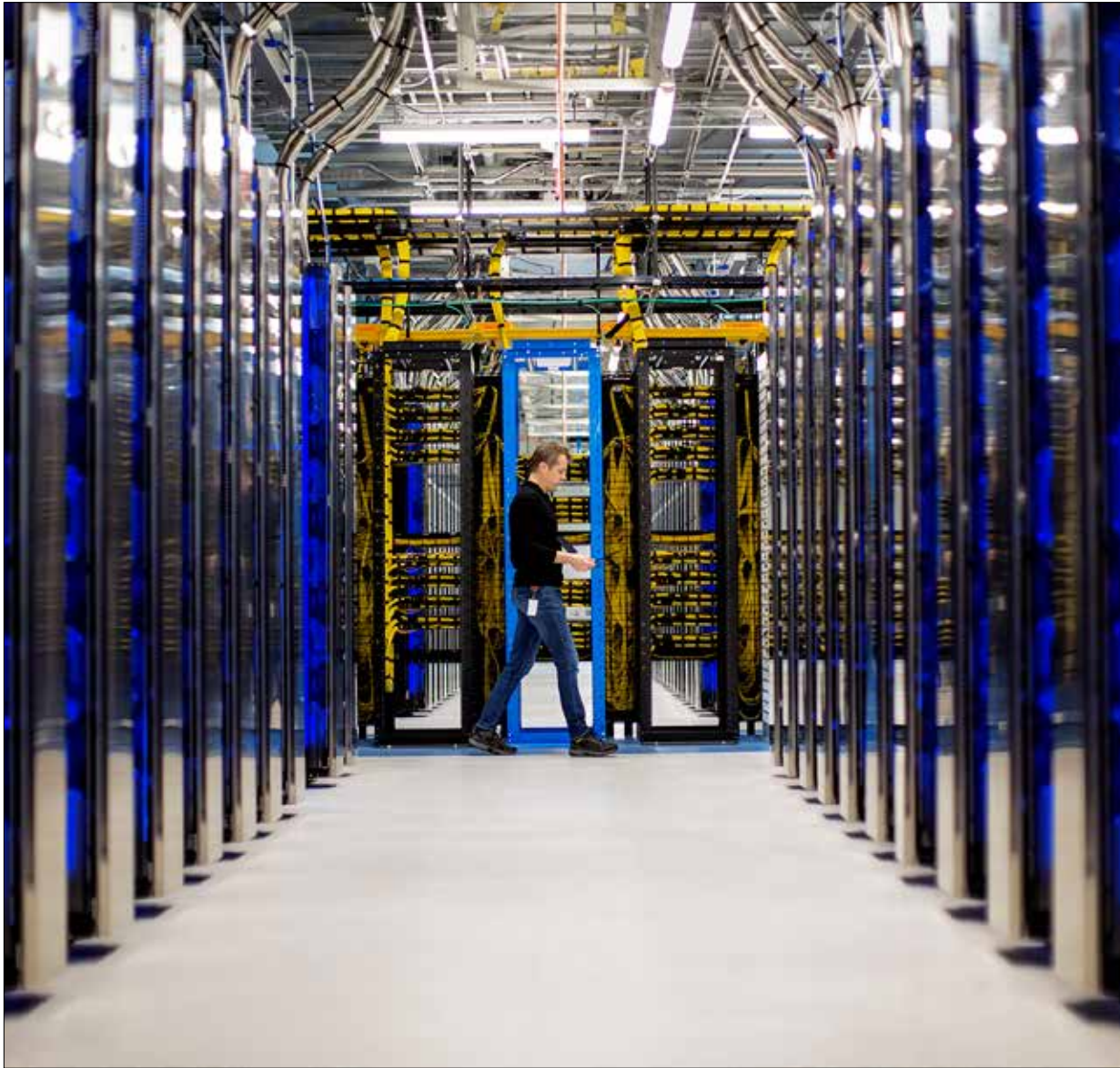
العقوبات تعزز الفساد وتعيق الحركة الطبيعية للتجارة الخارجية، وتحفز التهريب الذي يمول الميليشيات المتحكمة بكل المعابر الحدودية والمحلية

الجانب الآخر من أثر العقوبات على تمويل مناطق النفوذ المتعددة والقوى المهيمية فيها هو المساعدات الدولية





# شركات الاستثمار... في قلب بنية المال والحكم الأمريكية



شهد العقد الماضي تغييراً في الأوزان الاقتصادية الأمريكية، واختلقت شكلياً موافع «الكبار»... وبينما كانت بنوك وول ستريت هي أكبر الشركات الأمريكية فإن شركات التكنولوجيا الكبرى تجاوزتها إلى حد بعيد، كما تجاوزت البنوك سابقاً شركات الطاقة والنفط الأمريكية الكبرى، ولكن بعض التقديرات تشير إلى أن هذه التصنيفات غير دقيقة، وبنية المال والملكية، وبالتالي الحكم في الولايات المتحدة معقدة للغاية ومخفية بعناية؟.

## قاسيون

تجاوز القيمة السوقية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمريكية، القيمة السوقية للبنوك التجارية الكبرى في الولايات المتحدة. وبمقارنة أكبر خمس شركات في كل منها، فإن أكبر بنك وهو جي بي مورغان قارب 292 مليار دولار في مطلع خريف 2020، بالمقابل فإن مايكروسوفت الشركة الأكبر في عالم IT الأمريكي قارب 1,359 مليار دولار، أبل 1,286، أمازون 1,233، ألفابيت 919 مليار، فايسبوك 584 مليار دولار والسبح... وأقلها أكبر من أكبر البنوك التجارية الأمريكية. وهو اتجاه تعزز خلال أزمة الوباء الحالية، حيث ارتفعت قيمة أسهم شركات التكنولوجيا، بينما لم ترتفع أسهم البنوك بالمقدار ذاته. الأمر الذي يعكس طبيعة التوجه المالي ومستقبل الاستثمار الأمريكي، وطبيعة الإنقاذ الحكومي للمبار التي تتسم بطابع الانتقائية.

## «إعادة الهيكلة الكبرى»

يتم الحديث في الأوساط المالية الدولية الكبرى، كما في منتدى دافوس مثلاً عن «إعادة الهيكلة الكبرى»، ويبدو أن لشركات التكنولوجيا موقفاً متقدماً في إعادة الهيكلة هذه... وهو لا يعني تراجع أهمية القطاع المالي في المنظومة الغربية والأمريكية حصراً، بل يعكس إلى حد ما التغيرات المرتقبة في النظام النقدي الدولي... والسير نحو العملات الإلكترونية التي تلعب فيها البنوك التجارية دوراً، مقارنة بالأهمية المطلقة لشركات تكنولوجيا المعلومات في إطلاق هذه المنظومة وضبط بياناتها، وهي بمثابة مشروع مشترك بين البنوك المركزية الغربية وشركات التكنولوجيا.

ولكن هذا وذاك لا يلغي حقيقة واحدة، هي أن الإدارة الفعلية لا تزال تتواجد لدى مالكي المال، الذين لا يمكن تحديد معالمهم بدقة بطبيعة الحال، ولكن تمثيلهم خير تمثيل صناديق وشركات الاستثمار المالي الكبرى.

## من يملك

### شركات التكنولوجيا والبنوك؟!

عادة ما ترتبط شركات التكنولوجيا الكبرى بأسماء مدراءها التنفيذيين

الرائدين الذين أصبحوا ضمن القوائم المعلقة لأثرياء العالم: جيف بيزوس، بيل غيتس، مارك روزبرغ، وغيرهم... ولكن هذه الشركات التي تمتلك شكلياً مئات بل وآلاف المساهمين ليست مفتوحة، بل الحصة الأهم من هذه المساهمة تعود إلى صناديق الاستثمار، وشركات الاستثمار المالي الكبرى الأمريكية، وتحديداً أكبر أربع من بينها: بلاك روك، فانغارد غروب، ستايت ستريت كوربوريشن، فيديليتي... وهؤلاء هم المساهمون الأساسيون أيضاً في بنوك وول ستريت، التي تعتبر بدورها مساهماً أساسياً في البنك الفيدرالي الأمريكي. وهم عملياً وفق تقديرات تعود لعام 2015 يمتلكون نسبة: 16% من مجمل ما تملكه شركات الاستثمار المالي عالمياً، التي قاربت حينها 76,7 تريليون دولار.

الأصول التي تديرها هذه الشركات الاستثمارية الأربع فقط قاربت في مطلع 2020: 19,82 تريليون دولار، أكبرها لدى بلاك روك: 7,9 تريليون، فانغارد: 6,41 تريليون، ستايت ستريت: 3,1 تريليون، فيديليتي: 2,4 تريليون دولار.

بلاك روك تدير أموال الإنقاذ الأمريكي إحدى أكبر هذه الصناديق هي بلاك روك، ويبدو أن لها دوراً فاعلاً في عملية إعادة الهيكلة التي تجري خلال الأزمة الحالية، فالشركة التي تأسست في عام 1988 تعود بسلسلة تأسيسها إلى ليتمان براذرز البنك الأمريكي الكبير المفلس في أزمة 2008، ووزير التجارة

إن أولويات الاستثمار وتوجيه التدفق المالي الدولي وضمن الاقتصاد الأمريكي تحديداً، تحددها هذه الشركات إلى حد بعيد، وهي بالتالي تدير تعاظم القيمة السوقية لهذا القطاع أو ذاك... وكله طبقاً وفقاً لمعدلات الربح والوظيفة التي يحققها القطاع. استثمارات ستايت ستريت وترتيب أولوياتها توضح إلى حد بعيد أهمية القطاعات ومركزتها في أمريكا، فاستثماراتهم الأكبر في شركات تكنولوجيا المعلومات الكبرى، ثم في البنوك التجارية الكبرى، وتتبعها استثمارات في شركات النفط الأمريكية، وشركات الجمع الصناعي العسكري، وشركات القطاع الطبي الأمريكي.

\* المعلومات نقلت عن الاقتصادي الروسي البروفيسور فالنتين كاناسانوف

استثماراتهم  
الأكبر في شركات  
تكنولوجيا  
المعلومات  
الكبرى ثم في  
البنوك التجارية  
الكبرى وتتبعها  
شركات النفط  
الأمريكية  
وشركات  
المجمع  
الصناعي  
العسكري  
وشركات القطاع  
الطبي الأمريكي

## من يملك شركات الاستثمار... دورة مغلقة!

أما حين يتم السؤال عن يملك شركات الاستثمار الكبرى؟! فإن هذه الشركات ستعطي جواباً بأن شركات التكنولوجيا تمتلك حصصاً، والبنوك تمتلك حصصاً أيضاً، وكذلك الشركات الكبرى الأخرى! ولن تستطيع الوصول إلى أسماء الأسر والمالكين الذين يملكون كل ما سبق في هذه البنية المعقدة، والذين يديرون من خلال هذه البنى البنك الفيدرالي الأمريكي الذي يدير بدوره ويضبط العلاقة مع مجمل البنوك المركزية للمنظومة الغربية، ويدير الحكومة الأمريكية، بل تدير إلى حد بعيد العملية الديمقراطية الانتخابية عالمياً، فمثلاً: أبرز المرشحين لمنصب رئاسة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا بعد المستشار الألمانية ميركل، هو فريدريك ميرز الذي عمل إدارياً رفيعاً في بلاك روك شركة الاستثمار المالي الأمريكية الأكبر.



# الكهرباء... مأساة حقيقية في تصاعد



كنا قد وصفنا في عدد سابق التردّي الحاصل في منطقة داف الشوك والريف عامة بما يخص الكهرباء وساعات التقنين التي لا تمت إلى العدالة بصلّة، من حيث توزيعها وتردي الخدمة فيها، حيث وصلت ساعات التقنين إلى خمس ساعات قطع مقابل ساعة وصل، مع تقطع ساعات الوصل وضعف التيار وما يتبعه من أضرار على أجهزة الكهرباء المنزلية من غسالات وبرادات وغيرها مرتفعة التكاليف شراءً وإصلاحاً، بالإضافة إلى المآسي الأخرى المترتبة على انقطاع التيار الكهربائي بشكله غير المقبول إلى حد يمكن القول فيه: إن ريف دمشق بغالبيتها يعيش بلا كهرباء!

■ عمار سليم

يزداد وضع الكهرباء تردياً وازدياداً في ساعات التقنين، ومنطقة داف الشوك في الريف الجنوبي لمدينة دمشق مثال على ذلك، إذ أصبحت في الأسابيع الماضية بدون برنامج للتقنين، فقد يستمر الانقطاع إلى أكثر من اثنتي عشرة ساعة متواصلة، فما هي الذريعة والمبررات التي تسوغ سوء التوزيع؟ فالمطلة المجاورة لها التي تسمى حي الزهور بالإضافة إلى حي الميدان والزاهرة يكون التقنين فيها بمعدل ثلاث ساعات انقطاع مقابل ثلاث ساعات وصل.

## حقوق وذرائع

إذا كان قاطنو العشوائيات لا يستحقون الكهرباء، فلماذا تجبى منهم الاشتراكات والفواتير؟ ولماذا منحوا عدادات للكهرباء والماء؟ أليس من حقهم أن يحصلوا عليها كغيرهم؟

لم تعد الذرائع والتبريرات التي تقدمها شركة الكهرباء مقنعة حتى للطفل الصغير، فشرية كبيرة من المواطنين يعيشون بلا كهرباء وبالنتيجة بلا ماء، مع أخطار تفشي وباء كورونا وموجته الجديدة في هذا الشتاء. هذا التردّي، أو إن صح القول انعدام خدمة

الكهرباء، قد يؤدي إلى كوارث صحية واجتماعية في ظل هذه الظروف الاقتصادية الخانقة.

فأين الحكومة من مسؤولياتها تجاه هذا الواقع المزري والقاتل؟ فهو لا يعدو أن يكون استهتاراً بمعيشة مئات الألوف من السكان الذين يطلبون ألا يعيشوا في الظلام طول فترة الشتاء، وألا يعيشوا في جحيم الحر طول فترة الصيف أيضاً!

## أعطال خارج مسؤولية شركة الكهرباء

مع كل ما ذكر من سوء الخدمة، يضاف إليها المزيد من المشكلات التي تجعل الكهرباء شيئاً مفقوداً في هذا الحي، حيث إن الشبكات المغذية للتيار لا تحتل ضغط الاستهلاك بسبب الكثافة السكانية، والحاجة الماسة إلى التدفئة في ساعة الوصل المرتقبة بعد اثنتي

إن الكارثة التي يعيشها سكان هذه الأحياء تصب أرباحاً متزايدة وفاحشة نهياً واستغلالاً في جيوب الحيتان المتخمين

عشرة ساعة من البرد، ما يؤدي إلى احتراق الكابلات وتلف فيها مع ما يتعرض له السكان من أخطار الحرائق بسببها، أما وحدات الطوارئ، فهي بمعزل عن مسؤوليتها، فالشكاوى كما هو معلوم لا تؤتي ثمارها إلا بعد جمع مبلغ من المال من سكان الحي ليأتي أحد العمال لإصلاح هذا العطل بعد الإصلاح والتوسل! هذا إن وجدوا في مكاتبهم أصلاً.

## مبيعات كبيرة للبدائل على حساب الفقراء

لا شك أن أكثر الشرائح شراءً لبدائل الكهرباء من بطاريات ونحوها هم ليسوا من السكان الذين تقلّ عندهم ساعات التقنين، بل هم من الذين أعمت أبصارهم ظلمة الشتاء من السكان الذين يستهلكونها ببضعة أشهر لانعدام الكهرباء بشكل شبه كامل.

فنشاط هذه السوق وأرباحها المتزايدة تزداد طردياً كلما ازداد التقنين وقلت ساعات الوصل، وتزداد المبيعات والأرباح كلما أبدع المستوردون باستيراد البدائل متدنية الجودة وقصيرة العمر، فنقول ببساطة: إن الكارثة التي يعيشها سكان هذه الأحياء تصب أرباحاً متزايدة وفاحشة نهياً واستغلالاً في جيوب الحيتان المتخمين الذين لم تعد تشبعهم نتائج كل الكوارث التي يعيشها الشعب السوري.

خلاصة القول: إن الكهرباء التي هي عصب الحياة المعاصرة قد باتت الناس محرومين منها وأكثر الناس حرماناً هم الفقرون من سكان الأرياف وما تسمى العشوائيات التي لم يسكنوها باختيارهم، وهم بحاجة ماسة إلى حل سريع وجاد لهذه الأزمة التي بلغت ذروتها.

# المعلمون.. ساعات عمل بلا أجور؟

## ■ مراسل قاسيون

كيف له أن يؤدي هذه الرسالة، بمتطلباتها ومستلزماتها، وهو يعيش حالة من العوز الذي يشغل ذهنه ويفتت عزيمته ويحبط همته؟

فإذا طلب من المعلم أن يهب جل وقته في سبيل رسالته، فحري به أن ينال أبسط حقوقه، من طعام وشراب وطبابة ولباس ومسكن كريم، لا لأن يعيش حياة الترف، بل ليحفظ كرامته على أقل تقدير!

كلنا يعلم أن طبيعة العمل التي حصل عليها المعلمون مؤخراً هي في واقع الأمر لا تعدو أن تكون أجرة ساعة واحدة مما يبذله المعلم من وقت وجهده، فما هو المجهود الحقيقي الذي يبذله المعلم، وما هي طبيعة العمل المختلفة عن باقي الأعمال؟

كثيرة هي الأعمال المتوجبة على المعلم القيام بها لتتميمه مهاراته وعلومه وأساليبه، ولكن أخص هنا الواجبات اليومية من تحضير للدروس واستعداد لها، فتحضير

درس واحد بحسب الإستراتيجيات المطلوبة من التعليم المطور والنشط قد يستغرق ساعات طوال، لذلك يحجم الأغلبية منهم عن تنفيذها بالشكل المطلوب، أما العمل الذي لا مفر منه أمامهم فهو وضع الأسئلة واختيارها لكل مذاكرة وامتحان، وما يتبعها من تصحيح للاوراق وجدولة الدرجات على دفتره الخاص، والمحصلات والمرايا، وكل مادة لها صعوباتها في التصحيح.

فبحسب النماذج الحديثة للاختبارات تحتاج كل ورقة لتصحيحها ما يقارب خمس عشرة دقيقة، وإذا احتسبنا أن معدل العدد في كل شعبة خمسون طالباً، فيكون لدى كل معلم 200 ورقة امتحان، أي: كل 200 ورقة تحتاج إلى خمسين ساعة من التصحيح، ولا ننسى أن بعض المعلمين حسب اختصاصاتهم يدرسون أكثر من ست شعب، ولكم أن تتخيلوا كم الوقت الذي يحتاجه المعلم شهرياً لتصحيح الأوراق؟ عدا عن جدولتها ووضع الأسئلة التي تستغرق أكثر من ثلاث ساعات، وكل ساعات العمل



وضبط للأعصاب، ووقوف طويل وبحة في الحنجرة.

فمتى ستضع وزارة التربية جهود المعلمين في ميزانها بدلاً من إحباطهم وتفشيهم وذر للرماد في عيونهم؟ أم إنهم سوف يطورون التعليم بدون معلمين؟

هذه تتجزأ في أصعب الظروف، من انقطاع للكهرباء بالإضافة إلى ضيق وقت المعلم الذي يعمل بأعمال إضافية بحثاً عما يسد شيئاً من رمقه، وهذا جزء يسير من الأعباء التي يتصدى لها في المدرسة، من صعوبات مع التلاميذ، وخلل في تحصيلهم التعليمي،



# هل يمكن إنقاذ المناخ عبر «إصلاح ضريبي» رأسمالي؟



وجد تقرير صادر عن منظمة «أوكسفام» نُشر في أيلول الماضي 2020 بعنوان «مواجهة عدم المساواة في الكربون»، استناداً إلى بحث تم إجراؤه مع معهد ستوكهولم للبيئة، أن «الـ 1% الأغنى من البشر على مستوى العالم يتسببون في أكثر من ضعف انبعاثات الكربون الصادرة عن ثلاثة مليارات إنسان الذين يشكلون الـ 50% الأفقر». ومع أن أوكسفام تفتش عن «إصلاحات» بطريقة ما، لكن ضمن إطار «مقدسات» الرأسمالية، لأن مآلها ومموليها كغيرها من «المنظمات غير الحكومية» الكبرى، هم الرأسماليون في نهاية المطاف. ولذلك فإنها رغم وضع يدها على المشكلة لكنها تفضل في الاقتراب من أي حل حقيقي ذي معنى. تلحق أنماط الحياة الفاخرة للواحد بالمئة الأكثر ثراءً، والتي ينصدها البذخ الوحشي لطبقة المليارديرة، ضرراً بالبيئة أكثر من نشاط واستهلاك مليارات العمال الفقراء. ومع ذلك، فإن الفقراء هم الذين تلقى عليهم باستمرار محاضرات حول الحاجة إلى تقليل الاستهلاك من أجل إنقاذ البيئة.

■ عن موقع «البروليتاري» بتصرف  
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

يصف مؤلف التقرير «تيم جور» كيف أن «التفاوت الشديد في الكربون» يقود العالم بلا هوادة نحو كارثة مناخية. على الرغم من صياغته بلغة مواربة إلى حد ما، إلا أن التقرير يكشف مع ذلك من هو المساهم الرئيسي في الجزء البشري الصنع من التغير المناخي. يركز السيد جور على «كيف تنسب انبعاثات الكربون العالمية إلى الأفراد الذين هم المستهلكون النهائيون للسلع والخدمات التي تولدت من أجلها هذه الانبعاثات»، متجاهلاً دور «الفيل الضخم في الغرفة الصغيرة» الذي ينتج أسلحة الحرب ووقودها - وهو قطاع من الإنتاج الذي لا غنى عنه لحفنة من البلدان الإمبريالية الغنية لكي تستمر بسيطرته.

## التأييد «المحترم»

يبدأ التقرير باقتباس من الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون، الذي يشير إلى أن «نموذجنا الاقتصادي الحالي كان عاملاً مساعداً للتغير المناخي الكارثي والتفاوت الكارثي بالقدر نفسه». تم إكمال الثلاثي من المؤيدين الموقرين بالسركتير العام لـ «المؤتمر النقابي الدولي» ITUC شاران بورو، الذي يدعو، بطريقة إصلاحية حقيقية، إلى «انتقال عادل» (لكن رأسمالي) وإلى «صوت على الطاولة لأولئك الأكثر تضرراً من حالة الطوارئ المناخية».

## جوهر اللامساواة

### «كربوني» أم «اقتصادي»؟

«بحث جديد... يكشف عن التفاوت الشديد في انبعاثات الكربون في العقود الأخيرة التي دفعت العالم إلى حافة هاوية مناخية». كما يقول جور، قبل أن يحدد نتائج الصارخة: «أغنى 10% من سكان العالم (حوالي 630 مليون شخص) كانوا مسؤولين عن 52% من انبعاثات الكربون التراكمية - مما أدى إلى استفاد ميزانية الكربون العالمية بنحو الثلث (31%) في تلك السنوات الخمس والعشرين وحدها... وأقر 50% (3,1 مليار شخص) كانوا مسؤولين عن 7% فقط من الانبعاثات التراكمية، ويستخدمون 4% فقط من ميزانية

فكرة أكثر قبولاً واستساعة للأثرياء: «السياسات العامة - من فرض ضرائب على الكربون الفاخر، مثل: سيارات الدفع الرباعي، ورحلات درجة رجال الأعمال المتكررة والطائرات الخاصة، إلى توسيع البنية التحتية الرقمية ووسائل النقل العام - يمكن أن تقلل الانبعاثات، وتقلل اللامساواة وتحسن الصحة العامة»

## الاشتراكية هي الحل

يجب أن يكون واضحاً حقيقة أن الاشتراكية هي التي سوف تتخلص من ظواهر، مثل: إهدار الموارد الذي نراه اليوم في أنماط الحياة المترفة التي يعيشها الأثرياء اليوم، أو مظاهر إنتاج قطع لا نهاية لها من البلاستيك وغيرها من البضائع التي يستمر إنتاجها بالدرجة الأولى لأنها تحقق أرباحاً للشركات التي تنتجها.

أما في ظل الاشتراكية، فسوف يتم وضع العلم والتكنولوجيا في خدمة العمال حتى يتمكنوا من حل مشاكل حيوية، مثل: الحاجة إلى العيش بشكل مستدام وفي وئام مع الطبيعة.

لكي تكون «أخضر» حتى النهاية، يجب أن تكون أحمر!

ومن الجدير بالذكر، أن التقرير يعترف، في الوقت الحالي، بأن «عدم المساواة هذا هو من النوع الذي يجعل أغنى 10% وحدهم يستنفون ميزانية الكربون بالكامل بعد بضع سنوات فقط، حتى لو قام كل البشر الباقين بتخفيض انبعاثاتهم إلى الصفر اعتباراً من يوم غد!»

لذا، بينما يحاضر بعضنا في الطبقة العاملة إلى ما لا نهاية حول الحاجة إلى تغيير أنماط حياتنا، والتخلص من بعض «الكماليات» المفترضة في الحياة، مثل: أكل اللحوم والسفر بالطائرة... تبين أن كل هذا الحرمان لن يحدث بالكاد سوى فرقي لا يذكر في الواقع، إذا استمر أغنى أعضاء هذا المجتمع المتعفن، في إسرافهم الجامح، وإنكار جميع آثار تضيقاتنا.

ويتابع التقرير: «مع ذلك، في حين تسبب الوباء في حدوث تقلص فوضوي وغير عادل في كثير من الأحيان في الاستهلاك حول العالم، فقد أظهر أيضاً أن غير الأغنياء في المجتمع أنماط حياتهم التي تفوق التصور، يمكن أن يكون ذلك لصالحنا جميعاً».

لا يشير السادة في أوكسفام هنا إلى «الثورة الاشتراكية» طبعاً «لأن التقرير يفترض بقاء أغنياء وفقراء». بل لديهم

أغنى 10% وحدهم  
سوف يستنفون  
ميزانية الكربون  
بالكامل بعد بضع  
سنوات، حتى  
لو قام كل البشر  
الباقين بتخفيض  
انبعاثاتهم إلى  
الصفر اعتباراً من  
يوم غد

المقال الكامل الذي اختصرناه هنا مؤرخ في 3 كانون الأول 2020 وموقع باسم «كُتَّاب بروليتاريون» على موقع «الشيوغين» thecomunists.org التابع للحزب الشيوعي البريطاني (الماركسي - اللينيني). من الناحية العلمية تصرّفنا بموضوعية نسب كل التغير المناخي لعوامل بشرية، ووضعنا بدلاً منها «الجزء البشري الصنع» من التغير المناخي بسبب وجود أدلة علمية على أنه ليس «كل» التغير المناخي بشري الصنع، بل يرجح وجود عوامل طبيعية كونية تتعلق بالتأثيرات المتبادلة بين الأرض والشمس على مدى دهور مثلاً - ولا نشارك كثيرين «قلقهم» من أن هذا قد يضعف نضال المدافعين ضد الرأسمالية، بل بالعكس يضعه على أرضية علمية أكثر رصانة، لأنه لا شك أيضاً بأن التلوث والانبعاثات وغيرها من سموم تساهم في التغير المناخي، وبالتالي مسؤولية البشر تغيير الجزء الذي يستطيعون تغييره في معادلة التغير المناخي المعقدة هذه.



# الولايات المتحدة تتحدى مخيلتنا!



**تقول الحكاية أن على الرئيس الأمريكي الذي خسر الانتخابات أن يوضب أغراضه ويستعد لمغادرة البيت الأبيض، بعد أن يرحب بسكانه الجدد بروح رياضية عالية، وابتسامة تطبع أمام مئات الكاميرات قبل أن يرحل. لكن الحكاية التي نناجها الآن لا يمكن توقع أحداثها أبداً، ولعل أغرب ما فيها هو درجة خروجها عن حكايات «انتقال السلطة» المألوفة.**

## ■ علاء ابوهرج

تعيش الولايات المتحدة بعد أن أعلن رسمياً عن الفائز في الانتخابات الـ 46 للرئاسة، والتي جرت في تشرين الثاني من العام 2020 الجاري، حالة من التخبّط. فالبروتوكول المرافق لهذه الانتخابات، والذي ينص على أن يستلم الرئيس الجديد الحكم في 20 من شهر كانون الثاني لم يعد مضموناً. ويتراقق هذا التخبّط بحالة من تصاعد العنف، فقد شهدت الولايات المتحدة تزايداً ملحوظاً لأعمال القتل والحوادث التي لم تعد تندرج تحت إطار الصدف، بالإضافة إلى التفجير المريب الذي وقع في مدينة ناشفيل التابعة لولاية تينيسي، بعد أن انفجرت سيارة في صباح يوم عيد الميلاد، حيث وصفت شرطة المدينة الانفجار بأنه «متعمد» وقالت: بأن كمية المتفجرات المستخدمة لم يسبق أن استخدمت داخل الولايات المتحدة. كيف يمكن قراءة ما يجري وهل يمكن التنبؤ بالنتيجة النهائية لكل هذا التخبّط؟

## معنى الاحتمالات الكثيرة

أصبح من السهل قراءة السيناريوهات الموضوعة للأحداث القادمة، فإذا أراد أي من المهتمين ذلك، سيحده في كل الصحف والمجلات الدورية، بل باتت العناوين التي تعالج مستقبل الولايات المتحدة موجودة في كل مكان. لا ننكر بالطبع جنوح بعضها للخيال، أو العكس تماماً محاولة بعض المحللين تبسيط ما يجري وإقناع الجمهور بأنه حدث عادي سيمر دون الكثير من الفوضى. الثابت أن هذا الموضوع يعد الشغل الشاغل لمراكز الأبحاث والنخب السياسية،

لكن ما يثير الانتباه حقاً هو أن الولايات المتحدة تواجه للمرة الأولى في تاريخها مصيراً مجهولاً، ويمكن القول: إن وجود هذا الكم الكبير من الاحتمالات يدل على كل شيء على حجم الكارثة المقبلة المترتبة بالولايات المتحدة. وجود هذه الاحتمالات يمنع كل القوى السياسية الفاعلة من وضع برنامجها للمرحلة المقبلة. فالبرنامج المعلن للرئيس المنتخب يحتاج شرطاً أساسياً لتنفيذه، وهو ببساطة وصوله إلى الحكم فعلياً، وهذا وبالنسبة لعدد من المحللين لا يزال موضوع نقاش بحد ذاته!

لا يعني الحديث السابق تبني أكثر السيناريوهات تطرفاً، لكنه يعني أنه لا مجال في بلد يشهد هذه الدرجة من الانقسام، ويشهد في كافة ميادين الحياة هذا الكم من الأزمات العاصفة، أن تجري الأمور كما رسمت في مخطط أياً كان هذا المخطط! فهناك العشرات من هذه المخططات، ولا يمكن اعتماد أي منها في ظرف كهذا. فعلى سبيل المثال لا الحصر وفي مقال منشور في جريدة «نيوزويك» الأمريكية: يصرح أحد الضباط عن قيام مجموعة من القادة العسكريين في البنتاغون ذوي الرتب الرفيعة بوضع خطط لاحتمالات قد يجد الجيش نفسه مضطراً للتعامل معها، واللافت في هذا الخبر القول: بأن وضع هذه المخططات «يجري بعيداً عن أنظار البيت الأبيض»، لا بل يجري بعيداً عن أنظار أولئك الضباط في البنتاغون «المخلصين لترامب»، أي: إننا نتحدث في الحد الأدنى عن وجود شقاق بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية التي يعد الرئيس فيها القائد العام للقوات المسلحة، وعن وجود شقاق داخل المؤسسة

العسكرية نفسها، وهذا بحد ذاته يعني أسوأ السيناريوهات التي لن تسمح لنا مخيلتنا المحدودة حصرها.

## الولايات المتحدة والحظ!

«الولايات المتحدة أكثر الدول حظاً في التاريخ الحديث»، هكذا يبدأ البروفسور الأمريكي ستيفن والت مقالته المنشور في مجلة «فورن بوليسي»، والذي يستعرض فيه أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد «الحظ» الذي رافق الولايات المتحدة منذ نشأتها. لا يهمننا نقاش صدق تحليلات والت ولا نقاش «الحظ» الذي ينسب له الدور الأكبر في ظهور الإمبراطورية الأمريكية، لكن ما يهم هو اعترافه بنفاد هذا الحظ، فيذهب والت في مقاله بعد العرض التاريخي-السياسي لذكر الأسباب الأربعة التي تؤدي إلى تراجع حظوظ الولايات المتحدة، فيذكر أن بلاده تمتعت بميزة «الأمن المجاني» منذ تأسيسها، فلا أعداء قريبون من حدودها، ولم تتوقع هجوماً من كندا أو المكسيك، ويفصلها عن العالم محيطات شاسعة، لكن هذا لم يعد كافياً، فوالث يرى أن جائحة كورونا كانت عدواً خطراً كلف الولايات المتحدة ضحايا أكثر من ضحايا حروبها مجتمعة، وكل ذلك في أقل من عام واحد. ويذكر في مقاله مثلاً آخر، وهو تعرض بلاده لهجمات سبرانية والتي استهدف بعضها مؤسسات معنية بالأمن القومي. وتشكل هذه الأمثلة دلائل على أن الولايات المتحدة لا تملك درعاً حديدياً يحميها من المخاطر الجديدة المحدقة، بل على العكس تماماً، فهي هشة تتعرض لمخاطر غير مألوفة.

بالطبع، لا يوجب عن أستاذ العلاقات الدولية أن يضع الصين ضمن قائمة الأسباب التي حرمت الولايات المتحدة من «حظها» المعروف، ويتحدث مطولاً عن سرعة نمو الصين، ونجاح هذا النموذج والقدرات التنافسية العالية التي يتمتع بها، والذي لا يمكن للولايات المتحدة التخلص منه

بسهولة، بالإضافة إلى كون الصين استطاعت أن تتصدى لفيروس كورونا المستجد بفاعلية كبيرة مكنتها من حصر عدد ضحايا الوباء بـ 5 آلاف، بالوقت الذي خسرت فيه الولايات المتحدة أكثر من 300 ألف مواطن قضى بفعل الفيروس الفتاك. وقبل أن يذكر التغيير المناخي بوصفه رابع تلك الأسباب، يتحدث والت كأحد المصلحين الاجتماعيين عما سببه الأمريكيون لأنفسهم بسلوكهم السيئ! وعن أولئك الذين لا يرتدون أقنعتهم الواقية في الأماكن العامة، ويذكر القليل وبشكل مقتضب عن النظام الانتخابي السيئ، والمال الذي أفسد السياسة وغيرها من العناوين العريضة التي تدل على سطحية معالجة الكارثة التي تعيشها البلاد. لكن وعلى الرغم من ذلك يدعو والت الأمريكيان إلى الرضوخ والقبول بأنه لا يجب الافتراض بأن النجاح هو حقٌّ موروث لهم لن ينازعهم عليه أحد، ويدفعهم إلى نسيان مقولة السياسي الألماني الشهير بيبسارك: «أن عناية الهية خاصة ترعى المجانين والسكران والولايات المتحدة الأمريكية».

كان الفيلسوف الأمريكي محقاً في الكثير مما جاء في مقاله، لكنه أغفل السبب الجوهري شأنه شأن الكثير من المحللين السياسيين؛ فالولايات المتحدة كانت تقترب من هذه النهاية منذ زمن طويل، ولا مجال للحديث عن الحظ وغيره من الخرافات. الأزمة الرأسمالية التي كان يمكن توقعها منذ عقود، لن تستثني الدول المحظوظة! فرض الدولار بالقوة وأعمال البلطجة لا يمكن أن تستمر؛ فالدولة التي أنتجت بعد الحرب العالمية الثانية ما يصل إلى نصف إنتاج العالم الغربي، وثلاث الإنتاج العالمي باتت جزءاً من الماضي... لم تعد موجودة ولا يمكن أن تستمر في قيادة المستقبل بإنجازات الماضي. لا شك أن الجميع سيدفع حصته من هذه الأزمة، لكن الولايات المتحدة ستلتقي الصدمة الكبرى... ولن يمنع تلك الصدمة لا الحظ الطيب ولا النوايا «الطيبة»، ولا بايدين وجماعته...



**وجود هذا الكم الكبير من الاحتمالات يدل على حجم الكارثة المقبلة المترتبة بالولايات المتحدة**



# بريكست وخروج المملكة المتحدة من اتحادها نفسه



قدم جونسون «هديته» المتمثلة باتفاق ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي للبريطانيين ليلة عيد الميلاد، معتبراً ومسوّفاً الاتفاق على أنه أمر عظيم بالنسبة للمملكة المتحدة ومواطنيها، إلا أن الاتفاق نفسه، وردود الفعل الأولية حوله ليست سلبية فقط، وإنما تشير إلى تبعات وأحداث قد تغير المملكة «المتحدة» نفسها.

## ■ يزن بوظو

يعتبر الكثيرون بأن مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مرتبطة بمصالح اقتصادية مباشرة و«عاجلة» بالنسبة لتيار جونسون، وما يملكه من قوى اقتصاد ومال في الداخل البريطاني، إلا أن الأمر في الحقيقة ليس بهذا التبسيط، فعلى الرغم من أن كل حدث وأجراء سياسي يحمل في عمقه مصلحة اقتصادية، إلا أن هذه المصلحة لدى تيار جونسون تتعلق بـ«المدى البعيد» لا المباشر والآن، فيمكن القول وبكل اختصار: إن الاتفاق الذي جرى إعلانه ليلة الميلاد، بناء على جوانبه الاقتصادية، سيئ للغاية بالنسبة للمملكة المتحدة، فعلى الرغم من كل ما يشاع ويروج حوله في العناوين العريضة بوصفه «اتفاقية تجارة حرة» تعفي الصادرات والواردات بين أوروبا والمملكة المتحدة من أية رسوم وجمارك على جميع السلع، إلا أن هذا الأمر ينسج حقيقة مفادها بأن العلاقات التجارية قد كانت كذلك أساساً حين كانت المملكة عضواً في الاتحاد الأوروبي، إذا ما الاختلاف، وما السعي، وما مصلحة تيار جونسون بذلك؟

## الاتفاق الجديد

إن الاتفاق الجديد المعلن، والذي سيبدأ حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2021، مكون من نص وبنود كثيرة موضوعة في حوالي 1200 صفحة،

إلا أن العناوين العريضة فيه وفق ما أعلنه جونسون ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين تشير إلى اتفاقية تجارة حرة بما يعنيه ذلك من: عدم وجود رسوم جمركية على السلع والبضائع المتبادلة. وعدم وجود قيود على كمية السلع والبضائع المتبادلة. إلا أن جونسون أعلن بأن «نظاماً جديداً للتعريفات الجمركية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي سيفرض اعتباراً من مطلع العام القادم»، ويسمح الاتفاق أيضاً لكلا الجانبين بفرض تعريفات ورسوم جمركية في حال تقويض أحدهما لمصالح الآخر، وهذه الجزئية الأخيرة لوحدها تفتح باب احتمالات لا نهائية من الأمور التي قد تغير أو تعرقل «التجارة الحرة». في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا أساساً تحظى بعلاقات تجارة حرة مع أعضاء الاتحاد الأوروبي من جهة، وفق الاتفاقيات الاقتصادية ضمن الاتحاد نفسه، وعلاقات تجارية واقتصادية مع باقي دول العالم وفق اتفاقيات الاتحاد الأوروبي نفسه أيضاً.

## الغاية سياسية

المُتغيّر الآن بالنسبة لبريطانيا، وفق رؤى تيار جونسون، بشكل أساس وأولي، لا يتعلق بطبيعة العلاقات الاقتصادية الجديدة التي ستجري، وإنما بالموقف والمكان السياسي للمملكة المتحدة باعتبار الأمر «استعادة لسيادتها» ومجدها و«استقلالها» عن القوانين الاقتصادية والتجارية والسياسية المفروضة عليها، والمزمنة بها من قبل الاتحاد الأوروبي، وهذا التوجه يتعلق بطبيعة ومصالح القوى اليمينية القومية التي تقود البلاد حالياً، حيث إن اتفاقيات اقتصادية حالياً، بالنسبة لبريطانيا، لكنها «أسوأ» بالنسبة لبريطانيا، لكنها تؤمن «سيادتها» و«استقلالها» ووفق «شروطها» أفضل من اتفاق جيد كان موجوداً أساساً، لكنه مقوّض لها وملزماً عليها... وهذا يذكرنا بظاهرة

ترامب نفسه و«أمريكا أولاً» وما فعله من انسحابات من العديد من الاتفاقيات السياسية والتجارية دولياً «وفق وزن أمريكا الدولي» بريطانيا إقليمي» بغية تفرد الولايات المتحدة وفك ارتباطها عن أية التزامات دولية.

## تكتيك لمواجهة تطورات الأزمة الرأسمالية

إن رؤى تيار جونسون في مصلحة بريطانيا الاقتصادية تتعلق بـ«المدى البعيد»، حيث فكرة «الانكفاء نحو الداخل» لترامب تشابه ما تقوم به لندن، فاستعادة سيادتها على قراراتها الاقتصادية والتجارية بشكل مستقل ومتفرد عبر الخروج من الاتحاد الأوروبي ليست الغاية النهائية بحد ذاتها، وإنما تكتيك وخطوة مؤقتة باتجاه عدة خطوات لاحقة وفق هذه الإستراتيجية، لتعزيز الاقتصاد الداخلي وعلاقاته الخارجية بمواجهة الأزمة الرأسمالية الجارية، وما سينتج عنها لاحقاً، وأعرب جونسون ذلك بقوله: أن الاتفاق يعني «استقراراً جديداً وسيجلب حالة من اليقين للشركات البريطانية»، الشركات والرساميل البريطانية عموماً، وليس للبريطانيين كشعب، بصرف النظر عن مدى واقعية أو صحة هذه الرؤى وفق معطيات الحاضر وتطوره، والذي نعتبره غير قابل للنجاح، بل وسيؤتي بتوترات داخل المملكة المتحدة تهدد بفرط عقد وحدتها، إن لم يتوافق البريطانيون بوقف هذا المسار والتوجه، لا إلى مواجهة الأزمة الرأسمالية بسياسات رأسمالية، إنما بتغييرها جذرياً.

## الآثار الجانبية

هناك عدة آثار جانبية للاتفاق الجديد، بدأ بعضها بالتفاعل مباشرة، ومنها: مواقف مقاطعات اسكتلندا وويلز، وقضية الإيرلنديين، بالإضافة إلى الأثر الاجتماعي عموماً بالعلاقة بين البريطانيين وباقي الدول الأوروبية،

سواء بالعمل في الخارج، أو العمالة في الداخل، أو المنح الدراسية، وما سيؤثر به الاتفاق على سوق العمل والبطالة، وارتفاع قيمة السلع وانخفاض الأجور إلخ.. فضلاً عن أن الاتفاق قد جرى وأعلن في لحظة جائحة الوباء الفيروسي وما تفرضه من إغلاقات عموماً، والمستجد داخل بريطانيا من «كوفيد المتحور» الذي أعلن عنه قبيل الاتفاق خصوصاً، وأدى إلى إغلاقات أكثر صرامة، وهو ما نعتقد أن الحكومة البريطانية تستثمر بهذا الحدث بغية «قمع وخنق» ردود الفعل الشعبية داخل المملكة كامتصاص لها.

فكانت رئيسة وزراء أسكتلندا نيكولا ستورجن: أن الوقت «حان لتصبح اسكتلندا دولة أوروبية مستقلة» معتبرة أنه «لا يمكن لأي اتفاق على الإطلاق أن يعرض عما أخذه بريكست منا» علماً بأن الغالبية الساحقة من الاسكتلنديين قد صوتوا في 2016 ضد الخروج... ومقاطعة ويلز من جهة أخرى تطالب منذ وقت طويل بالاستقلال عن بريطانيا، لتتصاعد هذه الأصوات خلال الأيام السابقة منذ إعلان الاتفاق.

أما ما يخص الإيرلنديين، فالجزئية المتعلقة بكون حدود مقاطعة شمال إيرلندا «البريطانية» ودولة إيرلندا «المستقلة» مفتوحة دوماً أمام الإيرلنديين بحكم اتفاقيات الاتحاد الأوروبي، ستتغير بعد الخروج، مما يهدد بإغلاق هذه الحدود، ويعيد بتذكير وفتح المسألة الإيرلندية القديمة المعلقة بلا حل حقيقي، ويذكرنا نازيها من جديد.

ليكون بالمحصلة، أن أوصال المملكة المتحدة مهددة بالقطع: شمالاً اسكتلندا، وغرباً إيرلندا، وجنوباً ويلز... ووفق هذه المستجدات فإن المضي بسياسات السفينة الرأسمالية الماضية نحو الغرق، يعني المزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية داخل بريطانيا.

**جرى الاتفاق وأعلن في لحظة جائحة الوباء الفيروسي وما تفرضه من إغلاقات عموماً والمستجد داخل بريطانيا من «كوفيد المتحور» الذي أعلن عنه قبيل الاتفاق خصوصاً**



## الصورة عالمياً

## الاتفاق النووي الإيراني والمحاولات الأمريكية الأخيرة



يمكن من خلال متابعة الملف النووي الإيراني منذ القرار الأمريكي، لتغيير حجم تأثيرها في الملفات الدولية، فمنذ أن أعلنت هذه الأخيرة انسحابها من الاتفاق النووي حتى بدأت محاولات لدفع مجلس الأمن الأخير وحتى اللحظة، تتابع المحاولة لدفع الأمور والعودة إلى نقطة البداية، وهو ما فشل وعاد الحديث للشروط التي يمكن من خلالها عودة واشنطن إلى الاتفاق.

## ■ يوسف داود

أعلنت إيران بأن الحظر الدولي المفروض عليها لشراء وبيع الأسلحة رفع تلقائياً اعتباراً من 18 تشرين الأول 2020 بموجب القرار الدولي 2231 والاتفاق النووي.

قبل أسابيع من ذلك تقدمت إدارة الرئيس ترامب بطلب لتفعيل آلية «سنا - باك» التي تتيح لأية دولة موقعة على الاتفاق إعادة تفعيل العقوبات، بما فيها تمديد حظر الأسلحة، في حال لم تمتثل إيران للاتفاق. إلا أن الطلب لم يلق دعماً وسط تأكيد على أنه ليس من حق الولايات المتحدة إعادة تفعيل آلية في اتفاق قامت بالانسحاب منه بالفعل.

وكانت إدارة ترامب قد انسحبت بشكل أحادي في أيار 2018 من الاتفاق النووي، بينما لم تنسحب إيران أو أي من الدول الموقعة (روسيا والصين وبريطانيا وألمانيا وفرنسا) من الاتفاق، فيما يبدو أنها لا تزال متمسكة بالاتفاق إلى حين إيجاد بديل فعلي عنه، في حين ترى إدارة ترامب أن الاتفاق بصيغته الحالية غير متوازن وبشكل تنازلاً كبيراً لإيران و أعلن في هذا الصدد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو 12 شرطاً أمريكياً للتوصل إلى الاتفاق، منها: مطالب شديدة التعقيد بخصوص برنامج إيران النووي والبرنامج الباليستي، وهدد

بومبيو بفرض عقوبات هي «الأقوى في التاريخ» إذا لم تلتزم إيران بالاتفاق الذي انسحبت أمريكا منه! وتم فرض حزميتين من العقوبات في آب 2018 وفي تشرين الثاني 2018 على التوالي. بعد فرض العقوبات وقعت خلافات أوروبية حول كيفية التعامل مع إيران، وفي حين أكدت وزيرة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني «مواصلة دعمنا الكامل للاتفاق النووي وتطبيقه كاملاً» تم الإعلان من قبل فرنسا وألمانيا وبريطانيا عن إنشاء آلية مقايضة من أجل الاتفاق على العقوبات الأمريكية.

## الهروب إلى الأمم

يظهر الانقسام الأمريكي واضحاً مع اقتراب تسلم جو بايدن لرئاسة الولايات المتحدة ففي حين كان ترامب يصرح في كل مناسبة بأن الاتفاق النووي فاشل، ولم يحد من نشاط إيران، أكد جو بايدن رغبته بالعودة إلى الاتفاق، ومن ثم التشاور مع «الشركاء والحلفاء» على تعديل الاتفاق أو تطويره.

وفيما يظهر التخطيط الأمريكي في تحديد موقف ثابت من الاتفاق، تتعالى أصوات تطالب بعقد اتفاق جديد، ومن بين تلك الأصوات ألمانيا، التي صرح وزير خارجيتها «إن العودة إلى الاتفاق السابق لن تكون كافية، بل يجب أن يكون هناك اتفاق على إضافات جديدة».

ولكن دفع إيران إلى تقديم تنازلات إضافية هو أمر صعب، وفقاً لايلى غيرانيه، الخبير في خطة العمل المشترك في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية: إن «الطريقة الوحيدة للتوجه نحو المزيد من المفاوضات مع إيران تكون بتنفيذ الاتفاق النووي وبناء الثقة... مالم يكن الإيرانيون على استعداد لقبوله في عهد ترامب لن يكون ممكناً الآن»

## الرد الإيراني

ترفض إيران إضافة أية بنود إضافية أخرى إلى الاتفاقية، خاصة فيما يخص مشروع إيران الباليستي، قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في تشرين الثاني رداً على الدعوات لاتفاق جديد: «لن نعيد التفاوض على اتفاق تفاوضنا عليه مسبقاً». ويعتبر برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية بمثابة خط الدفاع الرئيسي، وغالباً ما يقارن المسؤولون الإيرانيون النفقات العسكرية المبالغ بها التي ينفقها جيرانها على صناعات الأسلحة واستيرادها مقابل صناعة الأسلحة والطيران الإيراني الخاضعة للعقوبات، وتؤكد إيران أنها لن تقدم تنازلات دون التوصل إلى اتفاق بهذا المجال بين دول المنطقة، دون تدخل القوى الكبرى، الحل الإيراني المقدم من قبل طهران لإنهاء المأزق يدعو إلى حوار إقليمي وبدون رعاية

لقوى عالمية. وتنص «مبادرة هرمز للسلام» الإيرانية والتي يطلق عليها اختصاراً «HOPE» «الأمس» على دعوة جيرانها لمناقشة مخاوفهم الأمنية الإقليمية، وذلك بحسب ما كتب وزير الخارجية جواد ظريف. وبدلاً من المشاركة المباشرة للقوى العالمية تدعم HOPE وجود هيئة دولية عليا للمشاركة، مثل: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك لرعاية نتائج المحادثات.

امتد هذا الملف لسنوات طويلة، وقد يضع جوهر هذه القضية في التفاصيل والمهاترات الإعلامية، لذلك يجب التذكير دائماً بأن هذا الاتفاق شكل محطة لا يمكن العودة عنها، فالاعتراف الدولي بحق إيران في امتلاك برنامج متكامل للطاقة النووية السلمية، والاعتراف بها كجزء من الأسرة الدولية، يعني بحد ذاته تحولاً في العلاقات الدولية، ويعني نجاح إيران بفرض نفسها وفرض برنامجها الوطني ضمن الدول المتقدمة. وكانت المناورة الأمريكية التي جرت منذ انسحاب دونالد ترامب من هذا الاتفاق محكومة بالفشل، فبغض النظر عن الشكل النهائي لتسوية هذه القضية، بات واضحاً أنه لا مجال للعودة عن قرار مجلس الأمن، ولا مجال لصياغة اتفاق جديد، بل هناك طريق وحيد وهو قبول الولايات المتحدة لهذه الخسارة.

• أعلنت السلطات الصينية، عن تعليق حركة الطيران مع بريطانيا على خلفية اكتشاف سلالة جديدة سريعة الانتشار من فيروس كورونا في المملكة المتحدة.

• صرحت وزارة النفط العراقية، أنها تهدف إلى رفع إنتاجها من النفط إلى ستة ملايين برميل يومياً بعد عام 2023، أي: بزيادة مقدارها 2,5 مليون برميل على الإنتاج الحالي.

• ذكرت وسائل إعلام محلية ألمانية، أن أربعة أشخاص على الأقل أصيبوا بجروح في حادث إطلاق نار وقع في منطقة كروزبرغ في العاصمة دون معرفة الفاعلين.

• قالت «حركة إنقاذ الوطن» المعارضة الأردنية، التي تطالب باستقالة رئيس الوزراء، عن توقيف الشرطة 34 شخصاً أثناء الاحتجاجات خلال الأسبوع الماضي في العاصمة بربان، وأنها استخدمت العنف في تفريق المتظاهرين.

• أعلنت الأمم المتحدة، يوم الجمعة، أن 3 جنود بورونديين تابعين لقوات حفظ السلام، لقوا مصرعهم في هجوم شنه «مقاتلون مجهولون» في جمهورية إفريقيا الوسطى، وأسفر كذلك عن إصابة جنديين آخرين.

• هز انفجار هائل يوم الجمعة وسط مدينة ناشفيل في ولاية تينيسي الأمريكية، وأكد المتحدث باسم شرطة ناشفيل دون إيرن، أن الانفجار منعمد، وأن تحقيقاً كبيراً يجري لمعرفة خلفيات التفجير.



# اليسار الأوروبي بين الإصلاح وإسقاط



هناك عوائق هيكلية ومؤسسية شديدة أمام كلا اتحادي الاقتصاد والنقد، وكذلك الاتحاد الأوروبي. يمكن تلخيصها - بحسب قسم من اليسار الأوروبي - بستة عوائق:

## ■ اسبيورث وال

العجز الديمقراطي، الذي زاد بدلاً من أن يتضاءل في الأعوام الأخيرة.

دسترة النيوليبرالية، ما يجعل من الاشتراكية، بل وحتى الكينزية، غير قانونية في الاتحاد الأوروبي.

تشريع لا رجوع عنه، حيث يلزم الاتفاق بنسبة 100% لتعديل اتفاقية الاتحاد.

يعتبر اليورو بمثابة قيداً اقتصادياً، مع وجود بنك مركزي خارج السيطرة الديمقراطية.

النمو غير المتكافئ بين الدول الأعضاء، ما يجعل المقاومة المنسقة صعبة.

الدور الموسع لمحكمة العدل الأوروبية، مع ما يدعى بقضية «لافال كوارتييت» حيث في عامي 2007 و2008، أصدرت المحكمة أربعة أحكام هامة أضعفت حقوق النقابات العمالية.

نظام العقوبات المالية الشاملة ضد أي خرق للمعاهدة، رغم أن العقوبات المحتملة المدرجة في الميثاق التأسيسي قد تم إيقافها بشكل مؤقت، خلال أزمة كوفيد-19.

## خطة ب: القطع مع المعاهدات

لكن الكفاح لإصلاح الاتحاد الأوروبي من الداخل - ولا نقول القيام بثورة - لا يزال هو ما يسيطر على الجزء الأكبر من اليسار الأوروبي، وذلك على الأقل في الممارسة العملية. هناك موقف آخر يتشكل تدريجياً حول ما يسمى «الخطة-ب» والتي بدأها ميلانشون. ربما تختلف هذه الإستراتيجية إلى حد ما من حيث الشكل والمحتوى منذ إطلاقها عن التيار اليساري السائد. تم تطوير هذه الخطة بناءً على تجربة هزيمة سيريزا في اليونان - وذلك بهدف منع حدوث مثل هذا الشيء مرة أخرى.

تقوم هذه السياسة على عنصرين، الأول: وضع خطة عمل واضحة لمواجهة مؤسسات الاتحاد الأوروبي في حالة فوز اليسار في إحدى الدول الأعضاء. ثانياً: بناء تحالف أوروبي من الأحزاب والحركات والاقتصاديين الذين يمكنهم تطوير إستراتيجية موحدة لتطبيق هذه السياسة - إستراتيجية توحيدية تأخذ بحسبانها الانسحاب من اليورو - وكذلك من المعاهدات والمواثيق وغيرها من الاتفاقيات، خيار قابل للحياة.

تم عقد أولى مؤتمرات الخطة-ب في باريس في كانون الثاني 2016. انسحب البعض من أنصار الإصلاح بعد اللقاء الأول. عملت الخطة-ب كشبكة فضفاضة ومرنة إلى حد ما من المنظمات، مع مشاركات متفاوتة من مؤتمر إلى آخر. في البدء اجتمعت منظمات واتحادات نقابية وحركات اشتراكية، ثم بات مقتصر أكثر على عدد محدود من الأحزاب اليسارية.

لا يزال هناك بعض الغموض حول كيفية فهم هذه المبادرة، وإن كان تطبيقها ممكناً في الظروف السياسية. ربما بإمكاننا وضع مختصر لأبرز نقاط الخطة-ب فيما يلي:

تركز على ما يمكن ويجب فعله عندما يفوز اليسار بالسلطة في واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء، ليبدأ بتطبيق سياسات تواجه قواعد وأنظمة الاتحاد الأوروبي.

الخطة-ب موضوعاً لتطبيق في حال رفض الخطة-أ، وهي التفاوض الطبيعي مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي مع محاولة التوافق على سياسات يمكن تطبيقها ضمن إطار قوانين واتفاقيات الاتحاد الأوروبي.

تفعيل الخطة-ب سيعني أن الحكومة اليسارية لا تقبل القيود المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي، وبأنها ستسعى بشكل

## الكفاح لإصلاح الاتحاد الأوروبي من الداخل ولا نقول القيام بثورة لا يزال هو ما يسيطر على الجزء الأكبر من اليسار الأوروبي

مفتوح وعلمي وواع للقطع مع المعاهدات المتصلة بهدف تطبيق إصلاحاتها الوطنية الاقتصادية والسياسية الخاصة، في الوقت ذاته الذي تحشد فيه على المستوى الأوروبي لدعم هذه العملية.

قد يصل للمرء انطباع بأن الخطة-ب هي بشكل رئيس نوع من طلقة تحذيرية، أو مجرد حركة تكتيكية. ربما يعتقد ميلانشون ومن معه بأن فرنسا كبيرة ومهمة كفاية لتكون قادرة على فرض سياسات مناقضة لتشريعات الاتحاد الأوروبي عبر التهديد. إن كانت هذه هي الحال فنحن أمام احتمال كبير بأنهم يقللون من بأس القوى السياسية والاقتصادية التي سيكون على اليسار الفرنسي والأوروبي مواجهتها. حازت القوى الرأسمالية من خلال الاتحاد الأوروبي على مواقع ضخمة وقوى مؤسسية عبر عقود من الهجوم النيوليبرالي، وإنشاء هياكل نيوليبرالية استبدادية عابرة للدول. هذه القوى لن تتخلى عن أي شيء من هذا دون قتال.

يمثل نقص التقدير التحليلي والإستراتيجي - لعلاقات القوة هذه - نقطة ضعف للخطة-ب التي قد تضطر لمواجهة كاملة مع الاتحاد الأوروبي. الحكومة التي ستختار اتخاذ مثل هذه الخطوة يجب أن تتحضر لوضع عضويتها في كل من اتحاد الاقتصاد والنقد «اليورو» والاتحاد الأوروبي ضمن خطة عملها. وذلك على الأقل لأن الاتحاد الأوروبي، على خلفية الأزمة المالية وأزمة اليورو، قد فعل عدداً من المواثيق والتشريعات، بحيث أطبق بمطالبه على الدول الأعضاء، بما في ذلك العقوبات الشديدة ضد أي خرق لها. ولهذا يجب أن تكون الخطة-ب أكثر صلابة وهجومية، وكذلك أن تكون مدركة أكثر من قبل الناس كشرط لازم قبل الشروع بتعبئتهم المستقبلية.

هناك أيضاً مسألة مدى عمق الدعم الذي تحظى به الخطة-ب لدى الكثير من الأحزاب.

بالنسبة لبعض الأحزاب البعيدة عن السيطرة على الحكومة يبدو الأمر مجرد نموذج نظري. بالنسبة لآخرين فمسألة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي مجرد تكتيك، الأمر الذي بدأ واضحاً في مؤتمر الخطة-ب في ستوكهولم الذي عقد في نيسان 2019، حيث أبدى الممثلون عن حزب العمال البريطاني وحزب رازيم البولندي وجبهة الشين-فين الإيرلندية، بأنهم داعمون مكرسون للاتحاد الأوروبي، حيث اقتضت النقاشات بشكل مكثف على انتقاد النيوليبرالية في الاتحاد الأوروبي دون ذكر الخطة-ب.

## الخوف من العنصريين والقوميين

المشكلة الكبرى بالنسبة لليسار الأوروبي، حتى الميال لانتقاد الاتحاد بأشد ما يمكن، هو الخوف من الوقوف في مكان واحد مع اليمين المتطرف، متنامي العداء ناحية الاتحاد الأوروبي. كان هذا واضحاً أثناء حملة بريكتز في المملكة المتحدة. فقد بدا بأن الكثيرين يريدون التصويت ضد البقاء في الاتحاد الأوروبي، لكنهم لم يفعلوا ذلك خوفاً من تقوية العنصريين والقوميين، وبالتالي، ترك اليمين المتطرف يهيمن على المشهد السياسي والاجتماعي.

الخوف من التمرس مع اليمين المتطرف في الخنادق ذاتها قد أصاب أجزاء كبيرة من اليسار الأوروبي، حتى قبل بريكتز. الخوف بأن تشظية الاتحاد الأوروبي ستقوي اليمين قائم، مع وجود التاريخ الذي يظهر مدى خطورة حدوث هذا في أوروبا. ولهذا فالنتيجة المنطقية لهذا الخوف أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يتغير بصراع اجتماعي داخلي.

يمكننا أخذ الحزب اليساري السويدي كمثال على إيجاد هذا المنطق لأرضية في أوروبا. فالحزب من جهة عضو في الخطة-ب، ومن جهة أخرى قد قرر في شباط 2019 بأنه ضد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.



# الاتحاد «2: الجذرية هي الحل»

أصابها حتى لم يبق منها شيء. وعلى مر السنوات الأخيرة شهدنا انهيار الأحزاب الاشتراكية- الديمقراطية واحداً تلو الآخر. أما ما بقي منها فقد تخلت إلى حد كبير عن إيديولوجيتها التقليدية وتبنت نهجاً نيوليبرالياً ناعماً.

العديد من الأحزاب اليسارية الأوروبية الحالية أكثر حداثة، رغم ما شهدته من عمليات تجميع واندماج للمجموعات الصغيرة المختلفة، التي لا تحتفظ بصلات قوية مع ماضيها التقليدي. معظم هذه الأحزاب هي منظمات وسطية سياسياً بشكل نسبي. الكثير منها ضعيف التجذر لدى الطبقة العاملة. قلة من الأحزاب لديها إستراتيجية اشتراكية متطورة، أو تحليل لعلاقات القوة والاقتصاد. بدلاً من ذلك لديها الكثير من التوجهات الاشتراكية الديمقراطية والاجتماعية- الليبرالية.

وإذا ما استثنينا بعض الأحزاب، فأغلبها لديها توجهات برلمانية قوية، بحيث تركز على عدد محدود من القضايا المفردة الرائجة التي تجذب الاهتمام الإعلامي، بينما تضعف لديها قدرة حشد القوة الاجتماعية من الأدنى. وعليه يمكننا هنا أن نقول: إننا نعيش في وسط اللحظة الغرامشية، حيث القديم يموت والجديد لم يولد بعد.

وصف بروفيسور علم الاجتماع ولفغانغ ستريك ضعف اليسار والانحدار الذي شهده في الانتخابات الأوروبية الأخيرة بالقول: «هذه إذن أوقات تتحول فيها الولاءات السياسية بسرعة. لكن متى يتوقع اليسار إحراز تقدم انتخابي بين العمال الأوروبيين؟ هناك حاجة ملحة لشرح فشل اليسار الكارثي في القيام بذلك... السبب الأول والأهم: هو الغياب التام لإستراتيجية سياسية يسارية واقعية مناهضة للرأسمالية، أو معادية للنوليبرالية على أقل تقدير، تتعلق بالاتحاد الأوروبي. ليس هناك حتى نقاش في القضايا الحاسمة فيما إن كان بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يكون وسيلة لسياسات مناهضة للرأسمالية».

إنّ هم الكثير من أحزاب اليسار الأوروبية، هو الدخول إلى البرلمان، وغالباً بتحالف مع شريك كبير ومهيمن من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية النيوليبرالية. جميع الأحزاب التي جربت هذا على طول الدول الأوروبية، تراوحت نتائجها بين السلبية والكارثية. ورغم ذلك لا يتوقفون عن هذا المسعى، وما قد شهدنا تجربة بوديموس الإسماني وانضمامه إلى تحالف حكومي مشابه.

هذا الانتحار السياسي عصي على الفهم، خاصة عندما نجد بأن الأحزاب اليسارية التي ترفض الدخول في مثل هذه الحكومات، وتبقى ناقدة للنهج الليبرالي، وكذلك الاشتراكي الديمقراطي، تؤدي بشكل أفضل. أظهرت هذه الأحزاب بأن فرصها أكبر بكثير لتحقيق سياساتها الخاصة، بما يشكل الفرصة لحشد الضغط من الأدنى بدلاً من المساومة في غرف البرلمان الخلفية.

حتى يصل اليسار إلى ما يجب أن يكون عليه، يجب أن يدرك الأزمة الإيديولوجية والسياسية العميقة الواقع فيها. يجب دراسة دور وسمة الاتحاد الأوروبي وتحليلها، وتطوير إستراتيجية مناهضة بحق للرأسمالية. ضمن هذا السياق ستكون الخطة- ب هامة لدعم مثل هذا التطور. لن تكفي بالتأكيد، لكن مع تطوير إستراتيجي وتحليلي مناسب، فمثل هذه العملية قد تسهم بمنح اليسار الأوروبي الجذرية اللازمة له كي يحيا.



وإيديولوجية عميقة. نأت أجزاء كبيرة من النقابات العمالية- المؤسسة على المستوى الأوروبي- بنفسها بشكل متزايد عن الأعضاء التي ينبغي لها الدفاع عنهم. لا يزالون يتشبثون بالتسويات التاريخية بين العمال ورأس المال، التي شكلت الأساس السياسي لفترة ما بعد الحرب والنمو والازدهار، ولكن التسويات تم تفكيكها من قبل أرباب العمل، ونقلت السطوة لصالحهم.

لهذا نرى بأنه يتم تفسير سياسة التقشف التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي بأنها سياسة خاطئة، بينما يجب أن ينظر لها كتعبير عن تضارب المصالح الطبقيّة. تصبح المهمة انطلاقاً من هنا هي إقناع الحكومات وأرباب العمل، من خلال الحوار الاجتماعي، بأن السياسة الحالية خاطئة ويجب تصحيحها، وذلك بدلاً من التوجه للتعبئة والنضال من أجل التغيير الطبقي.

يجب النظر إلى أزمة اليسار السياسي ضمن سياق تطورات الصراع الطبقي- مع وجود حركة نقابية متجذرة بعمق في إيديولوجيا الشراكة الاجتماعية، ومستوى متدن جداً من النضال الطبقي. وعليه فمن المفهوم أنه لا يوجد ضغط خاص على الأحزاب اليسارية من الخارج أيضاً، ما يجعلها في خطر أن تصبح أكثر اندماجاً في الجهاز السياسي- الإداري للاتحاد الأوروبي في بروكسل.

## تشخيص العلة

كما رأينا، فاليسار الأوروبي مجموعة متنوعة من التنظيمات. خلال أغلب القرن الماضي، هيمن اتجاهان سياسيان رئيسيان على الحركة العمالية: الشيوعية، والاشتراكية الديمقراطية. ومع انهيار الكتلة الشرقية وانحلال المساومة الطبقيّة في أوروبا الغربية، بدا بأن كلا المشروعين السياسيين قد وصلا إلى نهايتهما. الأحزاب الشيوعية التقليدية في أوروبا الغربية على تنوع توجهاتها، تم بتر



**المشكلة الكبرى بالنسبة لليسار الأوروبي حتى الميال لانتقاد الاتحاد بأشد ما يمكن هو الخوف من الوقوف في مكان واحد مع اليمين المتطرف**

اليورو، والطريقة التي تم الأمر بها، خطوة حاسمة في التحول النيوليبرالي للاتحاد الأوروبي. أعطى هذا بدوره اليد العليا للقوى الرأسمالية في حربها ضد الحركة العمالية، وهو ما أثر بكل تأكيد على الأحزاب اليسارية في أوروبا.

في أعقاب أزمة 2007-2009 تم تعزيز سياسة التقشف الرجعية في الاتحاد الأوروبي، أثناء اتخاذها لأشكال استبدادية تمت مأسستها عبر التشريعات والقضاء. تفكيك دول الرفاه وهزيمة الحركة النقابية أصبح جزءاً من سياسة ومؤسسات أوروبا المعاصرة. أضعف هذا الحركة النقابية بشكل كبير، وهي التي فقدت نصف أعضائها في أوروبا الغربية بين 1980 و2015. ساهمت إعادة موضوعة التصنيع والشركات الصناعية في آسيا وغيرها من الدول زهيدة الثمن «إستراتيجية عولمة رأس المال» في إضعاف الحركة النقابية في أماكن كانت تقليدياً الأقوى فيها والأكثر تنظيماً واحتشاداً، علاوة عن ذلك ارتفاع البطالة أضعف قدرات النقابات التفاوضية، بينما تم تقويض حقوق النقابات عبر التغييرات في قوانين العمل، بما في ذلك حقوق التفاوض وحقوق الإضراب.

لعب توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً وإنشاء سوق عمل مشتركة- أدواراً مهمة بشكل خاص. فهناك فجوة هائلة في الأجور الموجودة بين الدول الأعضاء في شرق وغرب أوروبا، فضلاً عن معدل البطالة الجماعي الذي ارتفع في أكثر البلدان التي تعاني من أزمات «اليونان وإسبانيا» إلى 30%. أتاح هذا كله لأصحاب العمل مساحة كبيرة لاستغلال العمالة غير المنظمة نقابياً، وتآليب العمال بعضهم ضد بعض، وتعزيز الإغراق الاجتماعي والفوضى في سوق العمل.

ضمن هذه الحال تشهد الحركة النقابية موقفاً دفاعياً يضعها في أزمة سياسية

ببر زعيم الحزب جوناكس سجوستدت هذا الموقف بثلاث نقاط: تنامي التطرف اليميني، والحزب لن يقف في الموقف ذاته الذي يقف فيه القوميون، واليسار الأوروبي قد اكتسب حلفاء أكثر داخل الاتحاد الأوروبي بسبب اجتماعهم على انتقاد السياسات الأوروبية.

تم سؤال سجوستدت بشكل مباشر: «هل من الجيد تغيير موقف سياسي فقط لأن شخصاً لا تتفق معه لديه نفس الموقف؟». لكن إجابته أثارت تساؤلاً آخر: «أظن بأن النقد التقدمي للاتحاد الأوروبي الذي هيمن على الدول الاسكندنافية/ النوردية يجب أن يرسم خطأ شديد الوضوح ضد القومية والعنصرية. لا نقف في الخندق ذاته مع العنصريين الذين ينتقدون الاتحاد الأوروبي. لدينا موقفنا الذي يميزنا، وهذا يجب أن يكون واضحاً».

إذا كان لدى اليسار موقفه المتميز عن اليمين المتطرف، فلماذا يحتاج أي حزب أو حركة لتغيير موقفه من الاتحاد الأوروبي كي لا يقف في الخندق ذاته مع العنصريين والقوميين؟ اليسار الأوروبي هنا قد منح اليمين المتطرف احتكاراً لأعنف الانتقادات للاتحاد الأوروبي ليحوز بها على آراء الشارع غير الراضي، وعليه فقد تخلى له عن إطاره الإيديولوجي والسياسي الخاص. ليس من المستغرب إذاً أن حملة بريكزت قد سيطر عليها خطاب القوميين والمتعصبين ضد الأجانب.

## صراع طبقي منسي

لا يمكن رؤية التطور السياسي في مجتمع ما بمعزل عن تطور الصراع الطبقي. ليس جديداً القول بأن اليسار وحركة النقابات الأوروبية تعيش حالة أزمة، رغم أن الظروف تختلف بشكل كبير بين دولة وأخرى. إن ما يميز دور الاتحاد الأوروبي وشخصيته في هذه الأزمة بشكل خاص، هو الانتقال من الهيمنة الكينزية إلى الهيمنة النيوليبرالية السياسية والاقتصادية. يمثل إدخال العملة الموحدة:



# عصر «الذاتية» يذوي فكيف نمنع «الجبرية» من ملء فراغه؟



من المعروف أن الاتجاه العام الذي ميّز مراحل تاريخية ما يبقى تأثيره حاضراً وفاعلاً بتطور المجتمع واتجاه تطوره القادم. ولا شك أن المرحلة الليبرالية التي تبنّت منذ منتصف القرن الماضي سيبقى تأثيرها حاضراً وفاعلاً في مسار التطور اللاحق. وفاعلية الاتجاه الليبرالي نابعة بشكل أساس من تميزه مقارنة بالاتجاهات التي حكمت البنية الطبقية بشكل عام. فما هي خصوصيات هذا التأثير على الحركة الشعبية، وما هي ملامح التصدي للتركة الليبرالية؟

■ د. محمد المعوش

## تتميز المرحلة الليبرالية

تختلف المرحلة الليبرالية عما قبلها من المراحل ضمن المجتمع الطبقي أنها مارست وبشكل مكثف القمع الناعم والاستغلال المعقد. ليس جديداً على القوى المسيطرة أن تمارس التضليل الإيديولوجي، عبر مؤسساتها المختلفة، ولكن المتميز في المرحلة الليبرالية هو أن قسماً لا بأس به من الحاجات المعنوية - ولدى القسم الأكبر من القوى المقهورة - وجد تحقّقه الشكلي «الوهمي» ضمن علاقات الاستغلال الطبقي نفسها. لقد كان الفرد هو عنوان هذه المرحلة، وهذا بحد ذاته الفرق النوعي عن المراحل السابقة. لقد شكل الفرد محور العلاقات والدعاية والخطاب والممارسة... لقد شاركت الجماهير نفسها بعلاقة نفعية غير مباشرة من وجود الواقع القائم نفسه. وهذا بالتحديد يحمل وزناً مادياً لن ينزاح تلقائياً، بل هو يحتاج تدخلاً واعياً من القوى الفاعلة التغييرية التي انتهت إلى هذه العلاقة النفعية، والتي تحررت نسبياً منها.

## بين الجبرية والذاتية

إن العقود الماضية قد أعادت نبش المدرسة الذاتية في فهم التاريخ، وأعطت الفرد الصدارة كلها في عملية الفعالية التاريخية، وفي الوقت ذاته حصرت فعاليته في حدوده الذاتية الخاصة نفسها، أي: في نسمة «شاحبة» عن المدرسة الذاتية في التاريخ، تلك التي جعلت من التأثير الاجتماعي هدفاً لتدخل الفرد. ولكن نحن نفهم النسخة الجديدة أنها ترجمة لرغبة القوى المسيطرة في الحد من أي كلام عن تغيير جماعي يكون للفرد دور فيه. ومن هنا مثلاً تتبع كل الثقافة السائدة، والتيارات التي

راحت في الممارسة خلال العقود الماضية، والتي عزّزت دور الفرد على حساب الجماعة، وهو ما رأيناه في التيارات السياسية واسعة الانتشار ذات الطابع الفوضوي. أو في المقولات التي نرى تعميمها على وسائل التواصل حول «التمكين» و«تعزيز القدرات». هذه التوجّهات التي قامت حولها الجمعيات والتخصصات الدراسية ومشاريع التدريب، وحتى الرياضات كـ«التأملية» والتي تدخل ضمنها اليوغا التي راحت بشكل كبير. هذه الذاتية التي فجّرتها أحداث السنوات الملتتهبة، والكارثة الاقتصادية، وما لحق بالنشاط الفردي من تقلص شديد، خصوصاً في ظل الجائحة.

إن التعطل الذي أصاب الاتجاه الذاتي لا يجب أن ينعكس بشكل تلقائي تعزيزاً للاتجاه الجبري، أي: في تغييب المضمون الذاتي في عملية التغيير. وتتضمن الجبرية اليوم، تجاهل التركة الليبرالية نفسها، وعدم تفكيك كوابحها وعطالتها، باعتبار أن تجاوز هكذا عطالة تشارك فيها الجماهير نفسها، سيتم بشكل تلقائي، هو هو الجبرية.

## ملامح العطالة

إن أول ملامح العطالة هو: نكران الفرد للهزيمة التي لحقت بتصوراته حول العالم، ومشروعه فيه، وموقعه الوهمي السابق. وهذا ما يتطلب بالضرورة حالة انتشال واعية، تنقل شعوره الخاص بالهزيمة إلى حالة لها تفسيرها الموضوعي في أزمة النظام نفسه، لا كهزيمة له شخصياً. وثاني ملامح العطالة هو: أن الأزمة التي أصابت الاتجاه «الحر» الذاتي في الممارسة والتفكير والشعور تخلي نفسها لصالح منطق «الحرية» تكون عبر الضرورة. فلا حرية للفرد إن لم يتحرك حسب القوانين الموضوعية.

وهنا تبرز الصعوبة التاريخية الخاصة بهذه المرحلة: إن توسع الاستغلال ليطال الجانب المعنوي في المرحلة الليبرالية كان قد أدخل قوانين الداخلية إلى مسرح المواجهة، بينما كان وعي الضرورة في القرن الماضي يتعلق بالجانب «الخارجي» الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا، فإن وعي قوانين الفكر والبنية النفسية بحد ذاتها من قبل الفرد هو شرط من شروط تجاوز العطلة ومفاعلها.

## في تجاوز العطالة

حسناً، ولكن تفاعل الملمح الأول «الإنكار» مع الملمح الثاني «وعي قوانين الفكر والبنية النفسية» سينتج تناقضاً. فالإنكار سيشكل عائقاً أمام الغوص في عملية النقد الذاتي التاريخية. ومن هنا ضرورة اقتحام اتجاه خارجي «يفترض هنا وجوده سياسياً وفكرياً» ليشكل حالة حماية هوياتية وذهنية، من أجل تأمين عملية النقد التاريخية، وتحولها من عملية فردية إلى عملية جماعية تزيل أي نوع من مشاعر النقص الخاصة عند الأفراد، وسعيها إلى التمسك بهوياتها مسبقة التشكل. هذه المشاعر والمسااعي التي تغذي مجمل تيارات التطرف على أشكالها الدينية والقومية والمناطقية والطائفية والعرقية والجنسية... أي: إن العامل الخارجي الذي يجب أن يتدخل هنا «المشروع السياسي البديل» سيؤمن أدوات النقد، ولكن ما هو أهم، سيؤمن ملامح الهوية النقيضة «الوطنية-الأممية-الإنسانية-الممارسة» التي ستحمي الفرد من مشاعر الوجود عارياً دون هوية يعرف نفسه بها. وهذه الهوية يجب وبالضرورة أن تتضمن أدواراً اجتماعية جديدة تنقذ الفرد من فراغه الممارسي، وسيملاً بالضرورة فراغه المعنوي الهوياتي.

هذه المساعدة الضرورية لا يمكن لها إلا أن تتم من على منصة معرفية عالية، ولا يمكن أن توجد لدى الأفراد بشكل تلقائي. ويبدو أنها يجب أن تكون عنصراً عضوياً من البرنامج، وليس عنصراً مضافاً فقط. وهذا يدعمه ملمح آخر من ملامح العطالة لم نمر عليه أعلاه. إن المجتمعات العالمية، وعلى الرغم من الكارثة الاقتصادية-الصحية-السياسية الشاملة، التي تضربها، وهو ما ينتج تعطلاً في

نمط الحياة السابق، ولكن لا يبدو أن توازناً بشرياً كميّاً عالمياً لم تُطرح عليه المسألة بهذا الوضوح النظري بما خصّ تعطل نمطها. هذه الكتلة سوف تبقى إلى حد ما تمارس وجودها المتناقض في علاقتها «الابتزازية» مع العلاقات الرأسمالية الليبرالية، حيث إنها ما زالت تملك فيها هوامش ما. لا نعتبر هذه العلاقة مطلقة زمنياً، ولكنها تستصمد في دول أكثر من دول أخرى. ولأن هذه العلاقة مأزومة في جوهرها، أي: إن الأفراد يعانون من عدم تحققهم الوجودي في ظل الليبرالي، فإنه هناك إمكانية لتحويل هذا الوجود «المتناقض» إلى قاعدة سياسية نوعية تقدمية. ولكنها وفي ظل الظروف الحالية للممارسة السياسية عالمياً، فإن عدم تبلورها سوف يؤخّر الانتقالات الثورية في البنيات التي تفجر فيها النمط «الليبرالي» بشكل واسع.

ولهذا نعيد القول: إن حضور هذه «المساعدة» في البرنامج الثوري لها وجهتان: داخلية تطال القوى الاجتماعية التي كانت تنطلق من منصة ذاتية تمت تصفيتا بحكم الظروف المنفجرة لبلادنا بالتحديد. وهذا يتضمن بالضرورة مجمل الحاجات المعنوية والأزمة الهوياتية والعلاقة بمعنى الحياة ككل. ولها وجهة خارجية «أممية» تطال القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في أن تتلقى هكذا طروحات، مما قد يبني صلات مع هذه القوى من أجل التحصين الخارجي للمشروع السياسي، وكمدخل لتمير الطرح السياسي المباشر نفسه عبر هذه الطروحات التي لا يبدو أن أغلب القوى الثورية في العالم تعمل على تقديمها. هذه الطروحات هي جوهر الاشتراكية في هذه المرحلة، كونها تتطلب تغييراً في علاقات الإنتاج والوجود الاجتماعي للأفراد على مستوى الأدوار والعلاقة بعملية الإنتاج، وتفعيل المشاركة السياسية المباشرة للأفراد، وليس فقط رفعا في مستوى المعيشة المادية. إن خلاصة ما تحاول هذه المادة قوله هو: أن عملية تجاوز التركة الليبرالية لن تتم تلقائياً وجبرياً، خصوصاً أن الانتقال اليوم هو أعقد مما كان في المراحل الثورية السابقة.



تبدو هذه  
الطروحات جوهر  
الاشتراكية في  
هذه المرحلة  
كونها تتطلب  
تغييراً في علاقات  
الإنتاج والوجود  
الاجتماعي للأفراد  
على مستوى الأدوار  
والعلاقة بعملية  
الإنتاج



# عدد المكتبات في الصين



مع انتشار منصات الكتب الإلكترونية، أصبح تناقص المكتبات في الشوارع ظاهرة عالمية. في المقابل، استمر عدد المكتبات في الصين في الازدياد.

## قاسيون

بين عامي 2002-2012، عانت المكتبات في الصين من «شتاء بارد» وأغلق نصفها تقريباً بسبب غلاء الإيجار، وصدمة الكتب الإلكترونية. كما اعتاد الناس على استكشاف الكتب التي يجونها في المكتبات، ثم شرائها بخضم يصل إلى 50% و60% أونلاين. لكن هذا الوضع تغير كثيراً في السنوات الخمس الماضية.

حسب الإحصاءات، وجدت 1910 مكتبات في بكين في نوفمبر الماضي، بزيادة 611 عن 2019. وفي سبعينات القرن الماضي، كان لدى الصين سلسلة مكتبات وحيدة، هي مكتبة شينخوا التي تديرها الدولة، وكان عدد المكتبات أقل من 10 آلاف على مستوى كامل البلاد. وفي عام 2019، بلغ عدد المكتبات في جميع أنحاء البلاد 160 ألف مكتبة، وهو الرقم الأعلى في تاريخ الصين.

نشرت صحيفة «أورينتال نيوز»

اليابانية مقالاً، ذكرت فيه بأن الزيادة في عدد المكتبات الصينية نتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي، وافتتاح 500-600 مركز تسوق كبير كل عام في الصين. ومن أجل تعزيز جاذبيتها، تقوم مراكز تسوق بافتتاح مكتبات مليئة بالحس الفني. كما لا يتوقع المشغلون جني الأموال عن طريق بيع الكتب، لكنهم يريدون السماح للذين لديهم القدرة الشرائية بالتوقف والقراءة في المكتبة، ثم الذهاب إلى المطاعم لتناول الأطعمة والتسوق.

فكبير نسبياً. وإلى جانب ذلك، فإن دعم الحكومة يعد أحد أهم الأسباب في تطور عدد المكتبات في الصين خلال السنوات الأخيرة. حيث شجعت الحكومة الصينية حملة «القراءة للجميع» وعملت على تعزيز الاستهلاك من خلال تحسين الحس الثقافي للمستهلك في إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي طويل المدى. نقلاً عن «الشعب اليومية أونلاين» الصينية

أما العامل الثاني الذي ذكرته الصحيفة اليابانية، فهو «القوة الثقافية». حيث يبحث المشغلون عن طرق لزيادة ربحية المكتبات، مثل: بيع القهوة أو الوجبات الخفيفة. وتطلق عدة مكتبات أنشطة، مثل: صنع القهوة، وتدريب تنسيق الزهور وفصول الموسيقى، وتقيم بعض المكتبات حوالي 300 نشاط سنوي. في هذا السياق، قال موظف بإحدى المكتبات: يبلغ إجمالي الأرباح من الكتب حوالي 30%، والبن 50%، أما هامش الربح من الأنشطة

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



جريدة «صوت الشعب» الأسبوعية في عددها الأول 15 أيار 1937 ترحب بعودة الوطنيين المبعدين أبطال ثورة 1925 مثل: سلطان باشا الأطرش ود. عبد الرحمن الشهبندر، وكانت عودة الوطنيين المبعدين وصور «صوت الشعب» نتائج مباشرة لانتصار نضال الشعب السوري خلال الإضراب الستيني 1936. صدرت صوت الشعب كجريدة أسبوعية وتحولت إلى يومية، وكانت توزع 10 آلاف نسخة في البداية، ووصلت حتى 25 ألف نسخة.



### مهرجان الحسكة المسرحي

بدأت فعاليات اليوم الأول 2020/12/21 لمهرجان الحسكة المسرحي الثامن الذي تقيمه مديرية المسارح والموسيقا على خشبة مسرح المركز الثقافي في المدينة بالعرض المسرحي «مرايا تشيخوف» مع تكريم عدد من الفنانين المسرحيين في المحافظة. واختتم مهرجان الحسكة المسرحي الثامن فعالياته يوم 24 كانون الأول بتقديم عرضين مسرحيين بعنوان «البشر» و«الغز» على خشبة المركز الثقافي في المدينة. وكان عرض «البشر» في إطار المونودراما التي تعتمد على الممثل الأوحده، وشخصية الإنسان المضطرب وهو يعيش حالة غربة داخلية، واستند «الغز» إلى حكايات التراث الشعبي في الجزيرة السورية.



### أول وجهة آسيوية للطلاب

خلال فترة الخطة الخمسية الثالث عشرة، شهدت التبادلات التعليمية والتعاون بين الصين ودول العالم زيادة ملحوظة. وهناك أعداد متزايدة من الطلبة الأجانب الذين يلتحقون سنوياً بالجامعات الصينية. حيث تشير إحصاءات عام 2016 إلى أن عدد الطلاب الدوليين قد تجاوز 440 ألفاً، وفي عام 2018 بلغ هذا العدد 492200 طالب. وتمثل هذه الزيادة انعكاساً مباشراً لتقدم مركز الصين في ترتيب وجهات الطلاب الدوليين، حيث أصبحت الصين أول وجهة للطلاب الأجانب في آسيا. كما تعكس تطور ظروف الدراسة في الجامعات الصينية.

## لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

|            |                  |        |            |               |           |            |                  |             |            |            |          |
|------------|------------------|--------|------------|---------------|-----------|------------|------------------|-------------|------------|------------|----------|
| 0999212404 | حمدا لله ابراهيم | الحسكة | 0999725141 | صلاح معنا     | طرطوس     | 0944484795 | محمد عادل اللحام | دمشق وريفها | الهاتف     | الاسم      | المحافظة |
| 0933796639 | جمال عبدو        | حلب    | 0933763888 | أنور أبوحامضة | حملة      | 0933145891 | محمد زهري زهرة   | حمص         | 0968844820 | خالد الشرع | درعا     |
| 0945817112 | محمد فياض        | الرقه  | 0932801133 | زهير المشعان  | دير الزور | 0988386581 | صلاح طراف        | اللاذقية    | 0935662555 | وائل منذر  | السويداء |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/ 12/ 27» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03



# 2020: تعلّم الدروس على الطريقة الصعبة



تلغي حقيقة مضيئة تتعلق بتطور الوعي الشعبي بمرور الزمن، بطريقة تجعله يالف الوحوش التي كانت يوماً ترهبه، ويورط المنظومة القائمة بتغيير أدواتها التي قد تنجح فترة من الزمن، ومن ثم تنتهي صلاحيتها.

## سلاح التخويف ما زال نافعا

كان عام 2020 بالتأكيد عام الذعر، ساد فيه إحساس طاع وعميق بالخوف، الأمر الذي أثبت أن «زعر الخوف وتكريسه» ما زال حتى اللحظة السلاح الأقوى والأكثر فعالية في الهيمنة على البشر. دون الحاجة للخوض في مدى جدية أو خطورة الوباء، لا بد من تلمس الأثر السلبي لحالات الهلع، وسطوة الشائعات والمعلومات المتضاربة التي رافقت. رغم كل التطورات الحاصلة، اتضح أن الناس ما زالوا، وبعد مرور ملايين السنين، يخافون للأسباب ذاتها؛ هم يخافون الموت، يخافون المجهول، وعدم اليقين. وخوفهم هذا قد يتحول إلى أقوى سلاح قد يستخدم ضدهم. وهذا ما يفسر ربما بعضاً من دوافع الناس للخروج في مظاهرات في بعض المدن الأوروبية والأمريكية احتجاجاً على سياسات الحجر الصحي. فالناس بصورة أو أخرى كانوا، إلى جانب احتجاجهم على الظروف السياسية والاقتصادية المتردية، يعبرون عن رفضهم لاستمرار سياسات الترهيب التي تحاول إخضاعهم والهيمنة عليهم عبر بث الخوف.

وبالنظر إلى كل ما سبق، يمكن تلمس لحظات الانقلاب والتحول. هناك شيء ما قديم، يتململ في مكانه ويبدأ بالتغير، رغم أن الشكل الجديد الذي سيسود ما يزال ضبابياً، وإن كان يمكن التنبؤ ببعض ملامحه، وتحديد الدور الشعبي في تغيير مساره.

طبية تترك بلدانها وتساfer لنجدة بلدان أخرى وتأمين حاجات المشافي الميدانية بعدما أكسبها العمل في بلادها خبرة كافية. وضمن السياق ذاته، ظهرت مئات الحملات المحلية لجمع التبرعات وسد بعض الحاجات الاقتصادية للفئات الأشد ضعفاً. وبالنظر لأن التغيرات التي حصلت في 2020 ستسحب وتستمر في القادم من الأيام، هناك ما يؤذن بأن هذا الشكل من النجدة الشعبية قد يتعاظم مع الوقت، وتنتضح ملامحه ودوره في خلق التغيير.

## افتتاح حقبة الحرب البيولوجية

كثيراً ما روجت الصحافة العالمية للرأي القائل باعتبار كورونا إيذاناً ببدء حقبة الحروب البيولوجية، لكن البت بصحة هذا الرأي أمر شديد التعقيد، فكثير من المعلومات المرتبطة بفيروس كورونا ما زالت حتى الآن مجهولة، كالسؤال عن التوقيت الفعلي لبدء الوباء ومكانه وأسبابه وما قد يليه من أوبئة جديدة. لكن ورغم ذلك لا يمكن نفي هذا السيناريو تماماً، فالمنظومة السياسية القائمة كثيراً ما غيرت أدواتها، وانتقلت من حرب ساخنة إلى أخرى باردة، أو كرّست الفوضى وأشعلت حروباً بالنيابة في أراض بعيدة. هي أيضاً خلقت «وحش الإرهاب» وحينما فقد هذا الوحش سحره ورسائنته، كان لا بد من التفكير بعدو جديد. ولهذا ربما ومع الأيام الأولى من بدء انتشار الوباء، همس بعض السياسيين: «لا بد أننا مقبلون على 11 سبتمبر جديد» وقد يكون هذا ما حصل حقاً. فإن كان الهدف حصداً أكبر عدد من الأرواح، وتدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية للدول، قد يكون هذا ما يحصل حقاً الآن، وتكون فعلاً في خضم حرب بدأت. لكن السوداوية الظاهرة لهذا السيناريو لا

إبان نهايتها، تبدو سنة 2020 أشبه بدرس توضيحي مفصل للقانون الشهير في الفلسفة المادية الديالكتيكية الذي يقول بأن: «التراكم الكمي لا بد أن يؤدي إلى انقلاب نوعي». فهذه السنة كانت نقطة تحول مفصلية على مستويات عدة: بنية واقتصادية وصحية واجتماعية، وسياسية إذاً في المحصلة. وفيما يلي سيتم التطرق لبعض تلك التحولات.

## ■ نور ابوفراج

### وحيداً في وجه العزلة

تعاضد في السنوات الأخيرة الحديث عن تحول الوحدة إلى ظاهرة مرضية عامة. لكن تجربة الحجر الصحي كرّست الإحساس بالمشكلة، ووضعتنا في مواجهة الحقائق المرتبطة بالبنية الاجتماعية القائمة. فإيقاع الحياة السريع والضغوط كان يعيق هذه المواجهة مع الهشاشة الاجتماعية التي يعيشها الكثيرون، حتى كشفتها لهم تجربة الحجر، وحركت لديهم أسئلة حول طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يعيشونها، ومدى كفايتها وعمقها. ما حدث في 2020 أجبر الناس بصورة أو أخرى على إعادة ترتيب أولوياتهم؛ ما حصل هذه المرة قد يحصل مجدداً، كل إدمان العمل، والتنافس والسعي للنجاح قد يذهب هباءً، ونجد أنفسنا لوحداً تماماً في غرفة فارغة. وعلى هذا الصعيد لعبت هذه السنة دور جهاز إنذار يدفع الناس لخوض مجابهات مع الذات، أو كشف الثغرات في خطاب «الفردانية» الذي لطالما تم تكريسه ثقافياً واجتماعياً في السنوات الماضية، على اعتباره نمط الحياة المرغوب للعيش.

### شعوبٌ تنجد شعوباً

رغم أنه وعلى صعيد فردي ضيق كثيراً ما كان هناك شعور طاع بالوحدة أو العزلة.

للمرة الأولى بعد  
زمنٍ طويل حصل  
ما يُذكرنا بأن لنا  
اجساداً تعمل بنفس  
الطريقة وقد تعرض  
لأسباب ذاتها

لكن في المقابل، وعلى نطاق أوسع بدأ الأمر على النقيض تماماً. فهذا العام تحديداً كرّس شعوراً خاصاً بالوحدة والتضامن الشعبي لم يختبره الكثيرون منا من قبل. بصورة أو أخرى بات الانقسام واضحاً بين ما يسمى «فئات شعبية» وبين حكومات ورجال أعمال وشركات عابرة للقارات تعمل من أجل حماية مصالحها. للمرة الأولى بعد زمن طويل، حصل ما يُذكرنا بأن لنا أجساداً تعمل بنفس الطريقة، وقد تعرض للأسباب ذاتها. أدركنا أيضاً أن المرض نفسه قد يكون عابراً للقارات والطوائف والأديان والحدود والفئات الاجتماعية، بحيث لا يسلم من الإصابة به أحد، وإن ظلت حظوظ النجاة وفرصه غير متكافئة بين أصحاب المال أو النفوذ والآخرين الأقل حظاً. كل ذلك أسس لوجود تيار جديد يرفع شعار «النجدة المشتركة» أو المتبادلة. فالاستجابة الدولية للوباء على صعيد الحكومات كانت مخيبة للآمال، وتحديداً في الدول التي ظن سكانها بأن لديهم بقايا منظومة رفاه اجتماعي تحميهم. لكن ما حدث حقاً أن الناس هم الذين حملوا هموم بعضهم، وأنجدوا بعضهم. فمشاهد الغناء وتحية الكوادر الطبية من شرفات البيوت لن تختفي من ذاكرتنا جميعاً، وكذلك الجهود المتواضعة لتخفيف وحدة كبار السن، وتأمين مستلزماتهم والاكتفاء بالتلويح لهم بالأيدي، ورفع معنوياتهم من أسفل شرفات البيوت. كان من المؤثر أيضاً مشاهدة كوادر